بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله...يليق بعظيم نعمه وجميل توفيقه على إتمام هذه المذكرة

.....و إلى الوالدين الكريمين حفظهم الله

...وتحية إجلال وتقدير إلى أستاذنا الفاضل"بلحوسين لخضر" لما قدمه لنا من وقت وجهد، وما أسداه من نصح وتوجيه وفتح لأبواب الاتصال به في كل وقت ورحابة صدره التي لا تضيق أبدا بطالب علم، فله منا على عنايته ورعايته شكرا لا ينقصه إلا عجز اللغة، وجزاه الله عنا كل الخير، كما لا ننسى الأستاذ ساعد بلقاسم لما قدمه لنا من وقت وجهد بنية وإخلاص وكل أساتذة معهد علوم اقتصادية التسيير و علوم تجارية

... ثم شكر و عرفان إلى مؤسسة المنسوجات الجزائرية .

... وشكر أيضا لمن ساهم وسعى معنا في انجاز هذه المذكرة من قريب ومن بعيد .

أهدي ثمرة جهدي إلى :

-خير الأنام، ناشر الإسلام، خاتم الأنبياء، محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

-أحب الناس إلي وأغلى هدية وهبها الله عز وجل:أخواتي وإخوتي(سناء، وليد، غفران، أمينة)

-إلى الأصدقاء : صبرينة، منى، كريمة، نسيمة، فضيلة، ريمة، ليلى، كمال، هشام، والى كل الأصدقاء بدون استثناء .

-وإلى كل من عائلة لطايب و درمان.

-كل من أحب الإسلام والجزائر.

إيمان

الاهداء

الحمد لله رب العالمين و أفضل الصلاة

و أتم التسليم

على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و رحمة للعالمين .

الحمد لله الذي أعانها على إتمام هذا العمل

المتواضع المهدي.

- إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
- إلى الإخوة و الأخوات حفضهم و أدامهم الله.
- إلى كل من يحمل رسالة العلم.
- إلى الزملاء و الزميلات و من جمعتني بهم الجامعة.

** لخضـــــر **

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 1	وظيفة التحليل المالي	44
الشكل 2	تمثيل البياني للحلات الممكنة للخزينة الصافية	58
الشكل 3	الهيكل التنظيمي لمؤسسة المنسوجات الجزائرية	72

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجزء الأول من جدول التمويل	61
2	جدول تدفقات الخزينة	62

قائمة المختصرات و الرموز

الرمز	الاسم باللغة الأجنبية	الاسم باللغة العربية
AAA	American Accountin Association	الجمعية المحاسبية الأمريكية
AICA	American Institute of Certifid Public Accountants	الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ و التقرير المالي الدولي
FR	Fond de Roulement	رأس المال العامل
BFR	Besoin en de Fond Roulement	احتياج رأس المال العامل
TR	Trésorier	الخزينة
TEXALG	L'ALGERIEN DES TEXTILES	المنسوجات الجزائرية

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	فاتورة تكاليف تركيب البرمجيات	94
2	ميزانية 2012	96-95
3	ميزانية 2013	98-97
4	ميزانية 2014	100-99
5	إهتلاك التثبيتات لتاريخ 2014/12/31	101

الملخص

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور و أهمية الأصول غير الملموسة في المؤسسة الاقتصادية و أثرها على التحليل المالي، حيث تطرقت المعايير المحاسبية الدولية حسب المعيار رقم (38) إلى معالجتها ماليا و كيفية تسجيلها محاسبيا، كما تميزت الأصول غير الملموسة عن غيرها من الأصول الأخرى بدرجة عدم التأكد من تحقيق المنافع المستحقة من استعمالها مستقبلا. و تعتبر الأصول غير الملموسة عنصرا هاما في ميزانية المؤسسة و مدى تأثيرها على رأس مالها و قيمتها السوقية، لكن محدودية و عدم توافر المعلومة المحاسبية لدى المستثمرين أدى إلى صعوبة اتخاذهم للقرارات و خاصة السياسات المتبعة لتحقيق أعظم ربحية للمؤسسة الذي يعتبر من أهم مهام التحليل المالي. حيث حاولنا في موضوعنا هذا تقديم قراءة مالية للأصول غير الملموسة حسب تصنيفها و طبيعتها داخل المؤسسة و توضيح اثر انخفاض مردودية و سيولة المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التثبيتات المعنوية، المعايير المحاسبية الدولية، القراءة المالية، التحليل المالي.

Le Résumé :

Cette étude visait à déterminer le rôle et l'importance des immobilisations incorporels dans l'institution économique et son impact sur l'analyse financière, qui traitait des normes comptables internationales par la norme n ° (38) pour y faire face financièrement et comment enregistrer la comptabilité, caractérisée par des immobilisations incorporels d'autres immobilisations degré d'incertitude de la réalisation des prestations constituées de leur utilisation à l'avenir. Les immobilisations incorporels sont des éléments importants du Bilan de la société et de son impact sur le capital et la valeur marchande, mais le manque d'information comptable ont mi une difficulté dans leur prise de décision, notamment en place des politiques pour obtenir une plus grande rentabilité de l'entreprise, qui est l'une des tâches les plus importantes de l'analyse financière. Nous avons présenté les dispositions de la lecture financière des immobilisations incorporels par le classement et la nature au sein de l'organisation et de clarifier l'impact de la baisse de la rentabilité et la liquidité de l'institution.

Les mots clés : Immobilisations incorporels, Les Normes comptables Internationales, La lecture Financière, L'analyse Financière.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
الشكر	VI
الملخص	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الجداول	XI
قائمة الملاحق	XIII
قائمة المحتويات	XV
قائمة المختصرات و الرموز	XVIII
المقدمة العامة	أ–ه
الفصل الأول : المعالجة المالية للتثبيتات المعنوية	1
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول : ماهية النظرية المحاسبية	3
المطلب الأول : تقديم النظرية المحاسبية	3
المطلب الثاني : المناهج و المقاربات المحاسبية	9
المطلب الثالث : التثبيتات المعنوية في ظل النظرية المحاسبية	11
المبحث الثاني : المعايير المحاسبية الدولية و اعترافها بالتثبيتات المعنوية	15
المطلب الأول : ماهية المعايير المحاسبية الدولية (ias / ifrs)	15
المطلب الثاني : التثبيتات المعنوية في ظل المعايير المحاسبية الدولية	17
المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي و معالجته للتثبيتات المعنوية	22
المطلب الأول : الإطار العام للنظام الحاسبي المالي	22
المطلب الثاني : عموميات حول التثبيتات المعنوية (الأصول غير الملموسة)	25
المطلب الثالث : معالجة التثبيتات المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي	27
خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني : التحليل المالي للتثبيتات المعنوية في ظل المعالجة المالية	38

مقدمة الفصل الثاني :	39
المبحث الأول : ماهية التحليل المالي	40
المطلب الأول : تعريف التحليل المالي و أهميته و أهدافه	40
المطلب الثاني : مراحل التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه	42
المطلب الثالث : وظائف و البيانات المستعملة في التحليل المالي	43
المبحث الثاني : تحليل التثبيتات المعنوية	46
المطلب الأول : أثر صعوبة الإفصاح عن التثبيتات المعنوية على عملية التحليل المالي	47
المطلب الثاني : طرق التقييم المقبولة للتثبيتات المعنوية	50
المطلب الثالث : التثبيتات المعنوية كعنصر يؤثر في القوائم المالية	51
المبحث الثالث : التثبيتات المعنوية كعنصر من عناصر أدوات التحليل المالي	54
المطلب الأول : التحليل الساكن	54
المطلب الثاني : التحليل المتحرك (الديناميكي)	59
المطلب الثالث : التحليل بالنسب المالية	63
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لمؤسسة المنسوجات الجزائريةTEXALEG	67
مقدمة الفصل الثالث :	68
المبحث الاول : نظرة عامة للمؤسسة المنسوجات الجزائرية	69
المطلب الاول : تقديم المؤسسة	69
المطلب الثاني :نشاط المؤسسة	71
المطلب الثالث :تحليل الهيكل الوظيفي المؤسسة	73
المبحث الثاني : تقديم المعطيات و تحليلها	77
المطلب الأول : تقديم حساب برمجيات المعلومات المتواجدة بالمؤسسة	77
المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لبرمجيات المعلومات	78
المطلب الثالث : إسقاط الحالة على مبادئ المحاسبة المالية وتفسيرها	82

خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة العامة	84
قائمة المصادر و المراجع	88

لكل بلد نظام محاسبي مالي يدخل في كيانه الاقتصادي و يعتبر جزءا لا يتجزأ منه، و باعتبار أن النظام المحاسبي المالي يتغير بتغير الظروف الاقتصادية، التي تفرض على جميع الدول نتيجة إعادة تكييف أنظمتها مع النظام العالمي الجديد ذو التوجه الرأسمالي، الذي يبحث بطبيعته على ارض خصبة للتعامل الاقتصادي مع كل الأقاليم والبيئات الاقتصادية لمختلف دول العالم، حيث يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد وليد تخلي الجزائر عن الاقتصاد الموجه وتبنيها اقتصاد السوق الذي هو مستمد من معايير المحاسبة الدولية.

و لقد جاء النظام المحاسبي المالي الجزائري بعدة مفاهيم جديدة منها طرق للتقييم، تقسيمات لحسابات الميزانية غير تلك التي كان معمولا بها، إذ أصبح الأصل أو الالتزام معيارا يجب التقيد به عند تسجيله محاسبيا، فأصبحت عناصر الأصول تصنف حسب مدة بقائها في المنشأة، فان تجاوزت الدورة المالية الواحدة صنفت كأصول ثابتة وفق شروط محددة و أدرجت ضمن الصنف الثاني " 02" وفق النظام المحاسبي المالي، و قد خصصنا في دراستنا هذه حسابات التثبيتات المعنوية،كيفية معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي، و طرق قراءتها ماليا.

و يعتبر التحليل المالي من ابرز الوسائل لقراءة و معالجة القوائم المالية للمؤسسة، فهو عبارة عن قراءة ودراسة و ترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ثم تحليلها لفهم مضمونها و إعطاء صورة تساعد على فهم الهيكلة المالية و السياسات المتبعة من طرف المؤسسة.

تعتبر التثبيتات المعنوية كعنصر من عناصر الميزانية المحاسبية، التي لا زالت لم يحدد تقييمها و أسباب الاعتراف بها بإجماع بين الباحثين، و الدول، و الأنظمة المحاسبية. و يرجع ذلك لطبيعتها من جهة ولأسباب الاعتراف بها من جهة أخرى. عند قيام المحلل المالي بدراسة القوائم المالية فانه سيجد صعوبة كبيرة في التأكد من القيمة المعترف بها للتثبيتات المعنوية في القوائم المالية مما سيؤثر على نتائج التشخيص و التحليل المالي.

إشكالية البحث :

و انطلاقا من ما سبق تتبلور معلم الإشكالية الرئيسية لبحثنا و المتمثلة في :

كيف يتأثر التحليل المالي بالقراءة المالية للتثبيتات المعنوية في ظل النظام المحاسبي المالي ؟

و منه نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ كيف تعالج التثبيتات المعنوية محاسبيا ؟
- ✓ كيف تتم القراءة المالية للتثبيتات المعنوية ؟
- ✓ ما تأثير القراءة المالية للتثبيتات المعنوية على التحليل المالي ؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة السالفة الذكر و بعد الاطلاع على مجموعة من المراجع المختصة تمكنا من صياغة جملة الفرضيات التالية :

- ✓ تتم قراءة التثبيتات المعنوية كباقي التثبيتات الأخرى (العينية و المادية).
- ✓ يعتمد المحلل المالي في اتخاذ قراراته على نصوص المعايير المحاسبية الدولية أو الأنظمة المحاسبية السائرة.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين مبلغ التثبيتات المعنوية المسجل و القيمة الحقيقية و العكس صحيح.

منهجية الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضيات المتبناة، كان من الضروري إتباع المنهجين التاليين :

- ✓ **المنهج الوصفي** : يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات و المفاهيم و التقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- ✓ **المنهج التحليلي** : يخص الجانب التطبيقي (دراسة حالة) الذي نعمل من خلاله على إسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل موضوع بحثنا و استخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

مبررات اختيار الموضوع :

لكل عمل و بحث ممهداته و مبرراته لقيام الباحث به، و لقد كانت عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع و هي :

- ✓ الرغبة الشخصية، لأن موضوع الدراسة يندرج ضمن مجال التخصص (العلوم المالية).

- ✓ قلة الدراسات التي تناولت موضوع التثبيتات المعنوية و علاقتها بالتحليل المالي.
- ✓ فتح الأفاق لمن أراد التوسع في دراسة التثبيتات المعنوية و أثرها على التحليل المالي.
- ✓ إثراء مكتبة المركز الجامعي بمراجع حول القراءة المالية للتثبيتات المعنوية و أثرها على لتحليل المالي.

أهداف الدراسة :

يهدف الموضوع محل الدراسة للإجابة عن الإشكالية المطروحة إضافة إلى :

- ✓ محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات.
- ✓ التعريف التثبيتات المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي و مدى استجابة هاته الأخيرة لما تمليه المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ المعالجة المحاسبية للتثبيتات المعنوية في كل الحالات التي تكون عليها في المنشأة.
- ✓ تطبيق التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية هذا الموضوع في مدى تأثير التثبيتات المعنوية على المؤسسة سواء بانخفاض قمتها أو واقعية منافعها المستقبلية التي كانت محتملة سابقا، و كيفية معالجتها محاسبيا و ماليا، وإبراز الوظيفة المالية في التكيف مع محيطها المالي و الاستفادة منها في تعظيم أرباح المؤسسة، و كذا دور المحلل المالي و كيفية تعامله مع صعوبة الإفصاح عن التثبيتات المعنوية، و بالتالي التعرف على كفاءة التحليل المالي و مدى تأثره بالحالات المختلفة للتثبيتات المعنوية في المؤسسة.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية : بدأت الدراسة في النصف الثاني من الموسم الجامعي 2017/2016 أما الدراسة الميدانية فامتدت إلى حوالي 3أشهر من شهر مارس إلى شهر ماي 2017 و تم أخذ عينة الدراسة من 2012 إلى 2014.

الحدود المكانية : هو الإطار الخاص بتطبيق دراستنا النظرية الذي كان في مؤسسة المنسوجات الجزائرية بولاية تيسمسيلت، و التي كانت قوائمها و وثائقها المالية محل دراستنا و تثبيتاتها المعنوية محل المعالجة.

صعوبات الدراسة :

تتمثل صعوبة هذا البحث فيما يلي :

الجانب النظري : قلة المراجع التي تعالج موضوع تأثير التثبيتات المعنوية على التحليل المالي لان الموضوع حديث الدراسة من طرف الباحثين في المجال محاسبي و المالي.

الجانب التطبيقي : صعوبة الدراسة نظرا لثقافة لتحفظ عن المعلومات السائدة في المؤسسات الجزائرية يشكل عام و بالخصوص المعلومات المتعلقة مباشرة بالمحاسبة، إضافة إلى قلة حسابات التثبيتات المعوية لديها مما حال دون الوصول لكل المعلومات التي نحتاجها في هذه الدراسة، حيث أثرت هذه الثقافة على صياغة و نوعية المخرجات و النتائج المتحصل عليها.

هيكل الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات الموضوعة ارتأينا إلى تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي يمكن تلخيصها كما يلي :

في الفصل الأول تطرقنا من خلال هذا الفصل و بشكل مختصر المعالجة المالية للتثبيتات المعنوية بحيث استعرضنا النظرية المحاسبية و معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي و كيفية اعترافهم و تقييمهم و معالجتهم للتثبيتات المعنوية.

أما الفصل الثاني فتضمن التحليل المالي للتثبيتات المعنوية في ظل المعالجة المالية وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث استهل الأول تقديم للتحليل المالي من تعريف و أهمية وأهداف و وظائف و بيانات مستعملة ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى تحليل التثبيتات المعنوية وذلك من خلال إظهار أثر صعوبة الإفصاح عن التثبيتات المعنوية على التحليل المالي و طرق تقييم المقبولة التثبيتات المعنوية و تثبيت المعنوي كعنصر من عناصر القوائم المالية والمبحث الثالث التثبيتات المعنوية ضمن أدوات التحليل المالي أي يكون لها دور في كل من التحليل الساكن و المتحرك و التحليل بالنسب المالية.

و في الفصل الثالث و الأخير كان إسقاط الدراسة على مؤسسة المنسوجات الجزائرية بتيسمسيلت تناول المبحث الأول نظرة عامة للمؤسسة من تعريف بالمؤسسة و مجال نشاطها و تحليل هيكلها الوظيفي أما المبحث الثاني تم من خلاله تقديم المعطيات و تحليلها

مقدمة الفصل الأول :

شهد علم المحاسبة عدة تطورات صاحبت التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للأفراد و المنظمات و ذلك بغية توحيد المفاهيم المحاسبية على المستوى العالمي، و استوجب هذا الأمر بناء نظريات محاسبية لتقديم و معالجة عناصر القوائم المالية، و تعتبر التثبيتات المعنوية احد أهم هذه العناصر نظرا لمميزاتها و تصنيفها في أعلى جدول الميزانية، كما تم الاعتراف بقيمتها من قبل المعايير الدولية للمحاسبة التي تم قبولها من مختلف دول العالم.

ولهذا قررت الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى مع هذه المعايير التي أعطت أهمية ومكانة التثبيتات المعنوية.

لذلك ارتأينا تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية النظرية المحاسبية

المبحث الثاني : المعايير الدولية للمحاسبة وتقييمها لتثبيتات المعنوية

المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي ومعالجته لتثبيتات المعنوية

المبحث الأول : ماهية النظرية المحاسبية

إن المحاسبة مثلها مثل غيرها من فروع المعرفة الأخرى لها بنيان نظري يكون مصدرا لمجموعة المفاهيم و الفروض و المبادئ و المعايير التي تحكم الممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس و العرض والإفصاح و ذلك من أجل تعزيز الدور الذي تؤديه المحاسبة في عصرنا باعتبارها لغة الأعمال لذا قسمنا هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : تقديم النظرية المحاسبية

المطلب الثاني : مختلف المقاربات المحاسبية

المطلب الثالث : الأصول الغير ملموسة في ظل النظرية المحاسبية

المطلب الأول : تقديم النظرية المحاسبية

1.1 مفهوم النظرية المحاسبية :

- ✓ النظرية في أبسط أشكالها،قد تكون مجرد اعتقاد لكن لكي تكون النظرية مفيدة يجب أن تحظى بالقبول على نطاق واسع، وعلى أساس ذلك عرفت النظرية بصفة عامة على أنها مجموعة من المفاهيم والتعاريف والقضايا المترابطة التي تبرز نظرة منتظمة للظواهر،عن طريق تحديد العلاقات بين المتغيرات بهدف شرح الظواهر و التنبؤ بها.[1]
- ✓ **وتمثل النظرية استنادا قاموس ويبستر(Webster Dictionary)** عام 1961 على أنها كم معرفي منظم، بحيث يمكن تطبيقه في ظروف متعددة وكثيرة نسبيا، وهي أيضا نظام من الفرضيات والمبادئ المقبولة وقواعد الإجراءات اللازمة للتحليل والتنبؤ و شرح وتفسير طبيعة سلوك مجموعة معينة من الظواهر[2]. فهي بذالك تشكل بيان منظم لمجموعة منسجمة و مترابطة من المبادئ الافتراضية و الفكرية

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص67.

[2] ريتشارد شويدر، و آخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 13.

والواقعية و القوانين العامة الخاصة بالظواهر موضوع الدراسة و التي تشكل إطار مرجعي عام لحقل معرفة بحثي، بحيث تتميز بما يلي :[1]

أ/الاتساق و الترابط المنطقي للعناصر المكونة لها (أهداف، مفاهيم، فرضيات ومبادئ)، وتوجيه السلوك بما يتفق مع القيم و الأهداف.

ب/القدرة على تفسير و تقييم السلوك و الظواهر محل الدراسة، والقدرة على التنبؤ بالسلوك من حيث دوافعه أو نتائجه.

- ✓ **عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)** النظرية المحاسبية بأنها مجموعة متناسقة و مترابطة من المفاهيم و الفرضيات و الأحكام العلمية و المنطقية التي تسهل عمل المحاسب، وتوضح له الأمور وترشده في تعريف وقياس و إيصال المعلومات المالية لذوي العلاقة.

وقياسا على ما سبق، توفر نظرية المحاسبة الإطار الفكري و المرجعي للعمل المحاسبي، يضم مجموع المبادئ والقواعد

المحاسبية. كما أنها تتصف بالاستمرارية ؛حيث يتراكم و يتجمع الجانب المعرفي و يحتفظ به، و في نفس الوقت لا بد من التغيير حتى تستجيب للحاجيات و المتطلبات الجديدة التي يفرضها التطور الاقتصادي و الاجتماعي.

2.1 أهمية وجود النظرية المحاسبية :

يمكن إيجازها في:[2]

- ✓ المحاسبة كعلم في حاجة ماسة إلى وجود إطار لنظرية عامة.
- ✓ تساهم النظرية في تحقيق ركن الموضوعية في البيانات والمعلومات التي تظهرها المحاسبة.
- ✓ يؤدي وجودها بما تتضمنه من فروض ومفاهيم ومبادئ إلى خلق كيان ملموس للمحاسبة.
- ✓ تعتبر بإطارها المتكامل الأساس و المرجع الذي يعتمد عليه جميع الأكاديميون و المهنيون في وضع وتحديد المعايير والأنظمة.
- ✓ تساعد على تحديد المجالات الأساسية للعلم وبحوثه التطبيقية وعلاقته مع العلوم الأخرى.

[3]علي بن عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، برنامج ماجيستر المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010،ص40.

[2]الدكتور فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة**، دار النسخة العربية للنشر، القاهرة، 2009-2010، ص57-58.

- ✓ تساهم النظرية في مجال المحاسبة في دراسة الأسباب التي أدت إلى وجود قواعد و إجراءات معينة و المنطق الذي تحتويه.

3.1 جهود العلماء والجمعيات في بناء النظرية المحاسبية :[1]

1.3.1 محاولة وليام باتون :

فهو أول من حاول بناء النظرية المحاسبية عام 1916 بطريقة علمية متبعا المنهج الاستنباطي في عمله وهو أول من نادى بالشخصية المعنوية المستقلة للمنشأة وقد حدد 6 فروض(مبدأ الاستمرارية، مبدأ الوحدة المحاسبية، قائمة المركز المالي و عدم التغيير، وحدة قياس معادلة الميزانية، استحقاق المصروفات وتحقيق الإيرادات،).

2.3.1 محاولة ليتلتون :

إعتمد في بناء نظريته على المنهج الإستقرائي وقدم فكرة الغرض العام من إعداد القوائم المالية وحاول الربط بين التطبيق المحاسبي و البيئة الاقتصادية و الاجتماعية وقد سعى إلى التأصيل العلمي للمحاسبة و ميزها عن العلوم الأخرى.

3.3.1 محاولة باتون و ليتلتون :

قدما عملا مشتركا وبارزا سنة 1940 في الفكر المحاسبي حيث استخدما الاستدلال الاستنباطي والاستقرائي في صياغة الفروض المحاسبية وهي(الوحدة المحاسبية، الاستمرارية، امتيازات القياس، المجهود والإنجاز، التحقق والأدلة الموضوعية).

4.3.1جهود الجمعية المحاسبية الأمريكية(AAA) :

في سنة 1957 قامت بالدراسة حيث اعتمدت على النظرية الاقتصادية الحديثة وخاصة في مجال التمويل و استخدمت في أبحاثها الأسلوب الاستنباطي حيث عرفت على أنها إجمالي الخدمات المتوقع الإست فاد منها مستقبلا و المصروفات و الخسائر عبارة عن تكاليف تم الاستفادة خلال الفترة وحددت الفروض المحاسبية

[1] حيدر محمد علي بني عطى، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة**، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2007، ص 190

التالية(وحدة المحاسبة، استمرارية المشروع، القياس المالي، التحقق) و افترضت التكلفة الاستبدالية لتقويم المخزون

السلعي و التكلفة الجارية لتقويم الأصول ومن مساهماتها العامة أنها شكلت لجنة لتطوير وبناء النظرية المحاسبية حيث أعدت هذه اللجنة تقرير يتضمن أهداف و معايير محاسبية و إرشادات عملية ترصيد المعلومات.[1]

5.3.1 جهود مجمع الحاسبين الأمريكيين(AICA) :

قد أصدر المجلس الدراسة الأولى سنة 1961 باسم الفروض الأساسية للمحاسبة والتي قام بها مورس مونتز و التي قسمها إلى ثلاث مجموعات(فروض تتعلق بالبيئة المحاسبية، فروض تتعلق بمجال المحاسبة، فروض واجبة)كما أصدرت دراسة ثانية لروبرت سبراوتس و مونتز وحددا فيها ثمانية مبادئ محاسبية ونظرا لعدم قدرة الدراسة على تحديد الأهداف وعدم إنفاقها مع القياس المحاسبي حيث أدى ذالك إلى وقف الدراسة وقد صدر عن المجمع عام 1970بيان يتعلق بجوانب الفكرية والمبادئ و الممارسات المتعارف عليها و اعتبرت القوائم المالية ذات غرض عام و حددت من خلالها مبادئ أخرى و استخدمت كذالك طريقة Lifo أو طريقة الإهلاك المعجل لتغطية أثر التغير في القوة الشرائية للنقود و أكدت على استخدام قيد الحيطة و الحذر و على تطوير المبادئ المحاسبية لتصبح أكثر فعالية.[2]

4.1مكونات النظرية المحاسبية :

لقد اتفقت معظم الدراسات المحاسبية على ترتيب العناصر الرئيسية لنظرية المحاسبة في سبعة مستويات تتمثل في أهداف التقرير المالي والمفاهيم المحاسبية و الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية القيود(المحددات)و المعايير وتطبيق المعايير وإعداد القوائم المالية.

1.4.1 أهداف التقرير المالي :[3]

[1] **الجمعية المحاسبية الأمريكية** : هي جمعية علمية تضم أكاديميين في مجال البحث العلمي في الجامعات تعتبر جمعية المحاسبة الأمريكية المؤسسة الرائدة في مجال الفكر المحاسبي و قد تأسست 1935 مع العلم بأن جذورها ترجع لسنة 1916.

[2] كمال عبد العزيز النقيب ، **مقدمة في النظرية المحاسبية** ، الطبعة الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 118.

[3] وصف عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1996، ص27.

إن جميع عناصر هيكل النظرية تصمم لتكون متناسقة مع أهداف التقرير المالي و التي تعتبر نقطة البداية لبناء أي إطار نظري فمن خلال تحديد هذه الأهداف يتحدد لمستخدمي المعلومات المحاسبية على ضوء علاقتهم

بالوحدة الاقتصادية و هذا بدوره سيساعد على معرفة نوعية القرارات التي يتخذونها ومن ثمة معرفة نوعية المعلومات التي تفي باحتياجاتها.

2.4.1 المفاهيم المحاسبية :

هي مجموع المصطلحات التي تستخدم في مجال المحاسبة من قبل المحاسبين وهيئاتهم العلمية والمهنية لغرض تنظيم المعرفة المحاسبية و تحديد جوهر أجزائها بصورة علمية و منطقية بما يؤدي إلى توحيد جوهر أجزائها بصورة علمية و منطقية بما يؤدي إلى توحيد المعاني و الدلالات في الأذهان.

3.4.1 الفروض المحاسبية :

وهي مقدمات علمية تتميز بالعمومية تتمثل في الملاحظات عانة لمجموعة ظروف في عالم الواقع يتم تبسيطها بغية تسهيل مهمة توضيح الارتباط المنطقي بين عناصر النظرية فالباحث ينطلق من افتراضات عادة ما يتم قبولها على أساس أتفاق مع أهداف القوائم المالية تشكل أساسا للاستدلالات اللاحقة و يشترط في الفروض أن تكون :[1]

- ✓ قليلة العدد بقدر الإمكان وإلا تعرض الباحث لاحتمالات الخطأ في عملية الاستدلال المنطقي.
- ✓ مستقلة عن بعضها وغير متعارض وإلا تنتج عن ذالك بالضرورة مبادئ غير متناسقة منطقيا.

4.4.1 المبادئ المحاسبية :

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المبدأ على أنه قانون عام أو قاعدة عامة تستخدم كمرشد للعمل وهو أرض صلبة أو أساس للسلوك و التطبيق العلمي و تعتبر المبادئ قواعد عامة تحكم تطوير أساليب المحاسبة وهي بمثابة دليل لحل المشاكل المحاسبية أو الأساس لاتخاذ إجراء محاسبي معين ويتم التحقق من صلاحيتها عن طريق أخذ الاختبارين التاليين:

[1] عقاري مصطفى، **مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة**، أطروحة دكتورة، تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة سطيف، 2005،ص69.

- ✓ الاختبار التجريبي أو اختبار التطبيق العملي، فيجب أن يحتوي المبدأ المحاسبي على تعليمات لترشيد الممارسات العملية.
- ✓ الاختبار الاستدلالي المنطقي مع مجموعة الأهداف و المفاهيم و الفروض للتأكد من عدم وجود تناقض معها.

إن نجاح المبدأ في اجتياز الاختبارين السابقين لا يعني أنه ثابت بصورة مطلقة فالمبدأ قابل للتطوير والإحلال بمبدأ أخر ذلك بما يتناسب و تطور البيئة.[1]

5.4.1 القيود(المحددات) :

يظم هيكل نظرية المحاسبة عددا من القيود التي تمثل محددات لتطبيق تلك المبادئ المحاسبية، أي أنه تبرر الخروج عن القواعد العامة التي تنص عليها تلك المبادئ و لهذه القيود عدة مبررات أهمها :[2]

- ✓ على المحاسبة أن تراعي إ اقتصاديات أنتج المعلومات(التكلفة و المنفعة) و هذا قيد عام تعتمده العلوم الاجتماعية كافة.
- ✓ تطبيق المحاسبة في وحدات اقتصادية تعكس بعضها أوضاعا بالغة التعقيد وتتفاوت حدتها من مجال إلى أخر.
- ✓ تطبيق المحاسبة المبادئ المحاسبية العامة في ظروف عدم تأكد لأمر الذي يتطلب السماح باستثناءات كحالات خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة تأخذ المحاسبة في الاعتبار الجوهر الاقتصادي للعمليات إلى جانب الشكل القانوني.

6.4.1 المعايير:

تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ كما تستمد المعايير قوتها منها ويتم في هذا المستوى تحديد إجراءات التطبيق العملي و سبل إعداد المخرجات في صورة قوائم مالية ولا يتم تصميمها لتقدير التطبيق بحدود صارمة بل بالعكس يتم استخدامها كإرشاد لأغراض القياس والعرض العادل و الإفصاح الكافي ومنه

[1] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم**، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 2003، 119.

[2] **نفس المرجع** ،ص 222

تعبر المحاسبة عن موقف مهني رسمي يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين لذلك فهي إنتاج دراسة متأنية لأفضل الممارسات المتاحة.[1]

7.4.1 تطبيق المعايير و إعداد القوائم المالية :

و يمثل الجانب التطبيقي من النظرية أن ما أنتجته النظرية في الخطوات السابقة يتم تطبيقه في الواقع العملي من أجل اختبار مدى صلاحية النظرية ومن أجل اختبار مدى صلاحية النظرية و من أجل الربط بين الجانب الفكري والجانب الإجرائي تظهر ضرورة التدفق العكسي للمعلومات حيث يتيح بين عناصر هيكل النظرية المحاسبية إمكانية تراكم الخبرات التطبيقية و تطور الحقل المعرفي.[2]

المطلب الثاني : المناهج والمقاربات المحاسبية

5.1 مناهج النظرية المحاسبية :

يتم المزج بين المنهج الاستنباطي و الاستقرائي من طرف معظم المنظرين لكن نسب المزج تختلف و على هذا الأساس نشأ في مجال البحث المحاسبي مدخلان رئيسيان هما المدخل المعياري والإيجابي .

1.5.1 المدخل المعياري (التوصيفي) :

يعتمد بصورة أساسية على الاستنباط وبصورة ثانوية على الاستقراء وينطلق مما يجب أن يكون عليه الواقع بهدف استنباط معايير للسلوك و اقتراح حلول نموذجية للإجراءات المحاسبية وتهدف الدراسات المعيارية إلى صياغة أو وضع المعايير والقواعد اللازمة لتحقيق الأهداف عن طريق استنباط ممارسات أفضل إن حالفة الواقع لذلك موضوع الدراسات أثار جدلا حول تحديد قائمة الأهداف التي تسعى المحاسبة لتحقيقها.[3]

2.5.1 المدخل الإيجابي(الوصفي) :

يعتمد المدخل الإيجابي بصورة أساسية على الاستقراء وبصورة ثانوية على الاستنباط وينطلق من الواقع كما هو كائن فعليا وبذلك يلتحق بالدرجة عالية من ا لموضوعية والحياد وتركز البحوث الإيجابية على أساليب المعالجة العملية ثم استخلاص أوجه الشبه في تلك المعالجات المتحددة لظاهرة أو مشكلة محاسبية معينة عدد كافي

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 319.

[2] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص 300-301.

[3] محمد عباس سراج، **دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعياري و المدخل الايجابي في مجال التنظيم المحاسبي**، مجلة الإدارة العامة، العدد 264، الرياض، السعودية، 1989، ص 150.

من الاستقراءات يمكن التوصل إلى مجموعة من التقسيمات المترابطة والتي تصلح أساس لتفسير الممارسات الجارية و بالتالي أساس لتكوين نظرية محاسبية.[1]

و على العموم يتطلب وضع النظرية محاسبية استخدام المدخل المعياري و الإيجابي معا فكل منهما يكمل الأخر حيث ينبغي الجمع و التنسيق بين المدخل المعياري لاقتراح الإطار والفروض النظرية التي يتسم بناءها الداخلي بالتناسق وبين المدخل الإيجابي لاختبار هذه الفروض من حيث قابليتها للتعميم على المستوى الواقعي.[2]

6.1 مدارس الفكر المحاسبي :

بعد دراسة و تحليل أراء مفكري المحاسبة من خلال تطورها، و على الأخص منذ بداية القرن العشرين يمكن تصنيف مدارس الفكر المحاسبي إلى ثلاث :

1.6.1 مدرسة التفكير الكلاسيكي[3]: و تسمى أيضا مدرسة التفكير و التحليل الإجرائي و قد تجلى هذا الفكر في بداية القرن العشرين في دراسات كل من : Paton (1932), Hatfield et Moor (1938), Paton Littleton (1940).

و ينصب اهتمام هؤلاء الرواد على الإجراءات المحاسبية المطبقة، و وصف التطبيق العملي لها، و محاولة تطويره من خلال وضع أسس و قواعد تستند عليه، و يتم من خلال هذه الإجراءات التنبؤ بالمعالجات المحاسبية المستقبلية دون النظر إلى ارتباط نتائج تلك الإجراءات بالواقع ، وتتلخص هذه الإجراءات حسب الفكر الكلاسيكي بالأحداث المالية لوحدة محاسبية محددة ، تكون مستمرة، تنتج تقارير دورية، و تركز على القياس المحاسبي، أي ترجمة الإحداث المالية للوحدة المحاسبية المستمرة إلى لغة الأرقام تلزم بضرورة توافر الدليل الموضوعي على وقع الحدث، و بناءا على ما سبق فان المدرسة الكلاسيكية ينصب تركيزها على بناء النظرية من خلال الإجراءات المحاسبية الخاضعة لقواعد محددة أهمها التمسك بموضوعية القياس المحاسبي أو توافر الدليل الموضوعي للحدث المالي بغض النظر عن نتائج القياس.

2.6.1 المدرسة التفسيرية : تركز هذه المدرسة على إيجاد علاقة بين قياس الحدث و الواقع، فأغلب دعاة هذه المدرسة يشيرون إلى فشل النظام المحاسبي الكلاسيكي في إيجاد تفسير واقعي لنتائج النظام ، فعلى سبيل المثال

---

[1] رضوان حلوة حنان، **مرجع سابق**، ص 101-102.

[2] **نفس المرجع**، ص 106.

[3] عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2009، ص 51.

ليس هناك تفسير للدخل المحاسبي سوى انه يتمثل في الفرق بين الإيرادات و التكاليف كما أن هذه العناصر غير معرفة في الفكر الكلاسيكي، و يشدد دعاة هذا الفكر على ضرورة بناء نظرية محاسبية تعطي للقياس المحاسبي معنا واقعيا و عمليا. و من أهم رواد هذه المدرسة نجد : Canning (1929), Edward et bille(1961), Sprouse et Moonitz(1962), Chambers(1976)

3.6.1 المدرسة السلوكية : و يركز رواد هذه المدرسة على دراسة سلوكيات المستفيدين من القوائم المالية وذلك

بدراسة أنماط القرارات التي يستخدمونها لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، و من ثم محاولة تحديد مدخلات تلك القرارات لأغراض إنتاجها بما يتلاءم مع تلك القرارات ، وعليه فان التركيز هنا ليس على الإجراءات المحاسبية، وإنما على فائدة مخرجات المستفيدين و من ثم تطوير هذه المخرجات بما يتلاءم مع تلك الحاجات، وهذا يعني أن أصحاب هذا الفكر قد يقبلون القياس الموضوعي أحيانا و قد يقبلون القياس الواقعي في الأحيان الأخرى حسب ما تقتضيه حاجات المستفيدين و التأثير في سلوكهم.

و في أواخر الستينيات من القرن العشرين قامت عدة أبحاث للإجابة على بعض التساؤلات كان أبرزها

من هم المستفيدون من القوائم المالية ؟

ما هي نماذج اتخاذ ت القرارات المالية لدى المستفيدين ؟

هل تلبي القوائم المالية الحالية حاجات المستفيدين أم أن احتياجاتهم متعددة ؟

و من أبرز رواد هذه المدرسة :

Ball et Brown(1968), Beaver(1972), Zimmerman et watts Billy.

المطلب الثالث : التثبيتات المعنوية في ظل النظرية المحاسبي

تعتبر المحاسبة للتثبيتات المعنوية واحدا من المجالات الصعبة في النظرية المحاسبية، و ترجع هذه الصعوبة بصفة رئيسية إلى الجوانب المرتبطة بتحديد هذه الأصول و عدم التأكد في قياس قيمتها و تقدير حياتها المتوقعة.

7.1 طبيعة التثبيتات المعنوية : يعرف التثبيت المعنوي على انه "أصل رأس مالي له وجود مادي، و تعتمد قيمته على الحقوق التي يخولها حق الملكية للمالك"[1]

- ✓ و **يعرفه قاموس ويبستر Webster** : على" انه أصل غير مادي " [2]، و ينطوي تعريف التثبيتات المعنوية كأصل رأسمالي على مجرد تحديده بأنه غير جاري.و تتوفر خاصيتان لهذه الأصول الأولى عامة و هي أن المنشاة تتوقع الحصول على منافع بعد دورة العمليات الجارية للمنشاة. و الثانية و الأكثر أهمية هي الدرجة العالية لعدم التأكد في قيمة المنافع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من هذه الأصول ، كما يصعب ربطها بإيرادات معينة أو بفترات معينة، كما تتميز بخاصية الانفرادية و عدم إمكانية فصلها عن المنشاة أو عن الممتلكات العادية لها. و ترتبط بعض التثبيتات المعنوية بتطوير و تصنيع المنتج، كما يرتبط غيرها بإيجاد الطلب على المنتج و المحافظة عليه.

و تمثل البراءات و حقوق النشر النوع الأول بالدرجة الأولى، و قد تعبر الشهرة عن كليهما. و توضح إحدى وجهات النظر أن التثبيتات المعنوية تنتج فقط خلال ظروف المنافسة غير الكاملة حيث تمنح البراءات و حقوق النشر المنشاة أوضاعا احتكارية تحد من المنافسة المباشرة[3].

8.1 تقييم التثبيتات المعنوية :

يعتمد تقييم التثبيتات المعنوية لإغراض التقارير المالية على أهداف و مفاهيم التقارير المستخدمة، فإذا كان الهدف هو قياس و إعداد تقارير عن أصول المنشاة كل على إحدى، في كل فترة ، فإن البديل الوحيد هو قياس قيمة المنشاة ككل ثم نطرح من هذه القيمة صافي الأصول المحددة الأخرى.

أما إذا كان الهدف قياس و إعداد التقارير عن أصول معينة لكي تعد التقارير المالية، بمؤشر للموارد المالية، فقد يكون من المرغوب فيه استخدام مقياس مستقل التثبيتات المعنوية ، و لكن من غير الممكن أن يطبق هذا التقييم على التثبيتات المعنوية بسبب انفرادية عناصرها و صعوبة تقييمها على أساس المخرجات و القدرة المكتسبة، كما لا يمكن حساب تكلفة الإحلال كمقياس للقيمة الجارية للمدخلات، حينئذ يصبح التقييم العملي الوحيد هو قيمة المدخلات الفعلية أي التكلفة التاريخية .

---

[1] الدون س هندركسن، تعريب الدكتور كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، الإسكندرية،مصر، 2008، ص 274.

[2] **نفس المرجع**،ص 274.

[3] **نفس المرجع**، ص 275.

وحينما يتم اقتناء التثبيتات المعنوية عن طريق الشراء في صورة منفصلة أو ضمن مجموعة مشتراة من الأصول فإن تحديد التكلفة يكون شبيها بتكلفة الأصول الثابتة الملموسة في ظل الظروف المشابهة، و في حال اقتنائها عن طريق التطوير الذاتي فان حساب تكلفتها ينطوي على جميع الصعوبات المرتبطة ببناء المنشاة للأصول بمعرفتها زائدا بعض المشاكل التي تضيفها طبيعتها غير الملموسة و تعتبر معظم تكاليف البراءات و العلامات التجارية و الأسماء التجارية تكاليف متصلة، فقد تنتج براءات الاختراع نتيجة نفقات متصلة في البحوث و التطوير و قد يتم الإعلان عن العلامات التجارية و الأسماء التجارية بصورة مشتركة و يمكن حل هذه المشاكل باستخدام طرق تكاليفية معروفة، غير أن النتائج تبدو تحكمية إذا تضمنت تكاليف متصلة موزعة و طالما ظلت كذلك فسوف تكون القيم دون مغزى.

و هكذا فان الخاصيتين الرئيسيتين ارتفاع عدم التأكد، و الانفرادية للأصول غير الملموسة دفعتا معظم المحاسبين و الجمعيات المحاسبية لأن توصي بوجوب عدم تقييم الأصول غير الملموسة بما يزيد عن التكلفة[1]

9.1 انتهاء (استهلاك)التثبيتات المعنوية :

تحمل تكلفة معظم التثبتات المعنوية التي تنتج تدريجيا بواسطة المنشاة من خلال الاتفاق على المصروفات فوريا. و مع ذلك توجد بعض التثبيتات المعنوية التي تقتنى عن طريق الشراء دفعة واحدة، أو التي يتم تطويرها خلال

نفقات غير عادية يمكن تحديدها، و يتم رسملة هذه العناصر و استهلاكها بشكل مشابه لعملية استهلاك الأصول الثابتة المادية.[2]

يمكن تبويب التثبيتات المعنوية على أساس طريقة اقتنائها أي ما إذا تم تعيينها ذاتيا، فإذا استخدمت هذه الأصول بهدف إفادة الفترات المستقبلة ، فمن الواجب رسملة التكاليف و توزيعها على الفترات المستقبلة. ولا تهتم هذه الحالة بكيفية اقتناء الأصول غير الملموسة.

و بالنسبة للتثبيتات المعنوية التي تعدها المنشاة، يجب أن نتحمل التكاليف على أساس المصروفات، إلا إذا أمكن

[1] كمال خليفة أبو زيد،**مرجع سابق**، ص 278.

[2] **مرجع سابق**، ص 279.

تمييز الأصل بدقة، و كانت له فترة محددة يمكن تقديرها و لم يكن داخلا بصورة اندماجية مع أصول أخرى، و يمكن

التبويب أيضا على أساس أصول لها حياة محددة أو غير محددة.

1.9.1 التثبيتات المعنوية ذات فترة حياة محدودة :

يوجد حد أقصى لفترة حياة براءات الاختراع و حقوق النشر و بعض الامتيازات، و من النادر أن تزيد الحياة الاقتصادية عن الحياة القانونية. و في حالة حدوث ذلك فيجب أن تستنفذ التكلفة على مدار حياته الاقتصادية وبدون الحماية القانونية، فان القيمة بعد الحياة القانونية تعتبر مجالا لدرجة عالية لعدم التأكد و لهذا لا يمكن أن يتضمنها جدول الاستهلاك. [1]

فنادرا ما تقدم حقوق النشر منافع للمنشاة طوال الفترة الكلية لهذه الحقوق، وتصبح الكتب المنهجية مثلا متقادمة بعد خمسة سنوات أو اقل، ولكن إذا عدل الكتاب فان جزءا من القيمة المبدئية يرحل إلى الطبعات الثانية و الثالثة. و يرى الكثيرون أن استهلاك التثبيتات المعنوية يعبر عن مقابلة المصروفات بالإيرادات المرتبطة بها، و لكن توجد صعوبة رئيسية عن هذا الإجراء، هي أن المنافع المتوقعة تنتج من تفاعل كل الموارد بالمنشاة وبالتالي عدم القدرة على قياس الحياة المتوقعة لهذه الأصول.[2]

2.9.1 التثبيتات المعنوية ذات فترة الحياة غير المحدودة :

نذكر منها العلامات التجارية و الأسماء التجارية و تكاليف التنظيم و الشهرة فلا يوجد شرط يحدد فترة وجودها،و ليست لها فترة حياة طبيعية محددة.

حسب الموقف الذي تبنته نشرة الرأي (**17**) لمجلس مبادئ المحاسبة فهو أن جميع الأصول غير الملموسة تفقد قيمتها في النهاية، و لذلك يجب أن تستهلك على مدار الفترة التي يتوقع أن يستفيد منها دون أن تزيد 40 عاما.

تعتبر فترة 40 عاما تحكمية، و يمكن الدفاع عنها فقط على أساس أنها طويلة بدرجة كافية بحيث لا يتأثر دخل أي سنة بدرجة جوهرية.[3]

---

[1] **نفس المرجع**، ص 680.

[2] **نفس المرجع** ، ص 282.

[3] أمين السيدأحمد لطفي ،إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الإسكندرية، مصر،2008،ص531.

المبحث الثاني : المعايير الدولية للمحاسبة واعترافها بالتثبيتات المعنوية

تعددت المعايير الدولية محاسبية بتعدد عناصر الميزانية و اعتبره المرشد الأساسي لقياس الأحداث المالية من بينها معيار 38 الذي تناول قياس واعتراف و إهتلاك التثبيتات المعنوية هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بحيث قسما إلى :

المطلب الأول : ماهية المعايير الدولية للمحاسبة

المطلب الثاني : للتثبيتات المعنوية في ظل معايير المحاسبة الدولية

المطلب الأول : ماهية المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)

1.2 مفهوم المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS)

إن كلمة معيار بصفة عامة تعني القاعدة أو النموذج المعد مسبقا، لقياس على ضوءه وزن أو طول شيء معين، أو درجة جودته، [1] كما عرف المعيار على أنه قاعدة تم إرساؤها من طرف سلطة مؤهلة أو عن طريق الإجماع، لتصبح في المستقبل مرجع يحل على ضوئها المشاكل المتكررة.[2]

مهما اختلفت المعايير من مجال إلى أخر فهي دائما تعبر عن المقاييس أو الموازين المعتمدة و المقبولة من قبل الجميع (الأفراد، الحكومات، المؤسسات)، للقياس أو للحكم على جودة شيء معين.

و معايير المحاسبة الدولية هي الأخرى لا تبتعد عن هذا الإطار، إذ تعتبر المرشد الأساسي لقياس الأحداث المالية التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج إعمالها، و إيصال المعلومة اللازمة إلى المهتمين بالمؤسسة " فهي عبارة عن مجموعة من المقاييس و الإرشادات المرجعية الوضعية و المحددة، يستند عليها المحاسب في انجاز عمله، من قياس و إثبات و إفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمؤسسة [3]، كما عرفت المعايير الدولية للمحاسبة على أنها نموذج أو إرشادات تؤدي إلى توجيه و ترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و مراجعة الحسابات.[4]

2.2 اهتمامات المعايير الدولية للمحاسبة :

تهتم المعايير الدولية للمحاسبة بشكل عام بتحديد أساس الطرق السليمة لتحديد و قياس و عرض عناصر القوائم المالية، و تأثير العمليات و الظروف على المركز المالي للمؤسسة،و نتائج أعمالها و يتعلق المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية، أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الظروف والكوارث، التي تؤثر على المركز الملي للمؤسسة و نتائج أعمالها.

إن المعايير الدولية للمحاسبة غالبا ما تتضمن الفقرات التالية :[5]

أ- مقدمة المعيار

ب- التعريف بالمصطلحات المحاسبية المستخدمة في المعيار

1. شرح المعيار
2. موضوع (صلب) العيار

---

[1] محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، طبعة الأول، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005، ص 58.

[2] Colasse Bernard, **La nation de la normalisation comptable**, paris, 1987, p 42.

[3] محمد مبروك أبو زيد، **مرجع سابق**، ص58.

[4] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000، ص 33.

[5] يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشرة و التوزيع، عمان، 2001،ص23.

3. الإفصاح

4. أحكام انتقالية : و ذلك للمعايير التي تحتاج إلى فترة زمنية لتطبيقها، و تحدد الأحكام الانتقالية في تلك الحالة ما يجب على الشركات أن تقوم به خلال تلك الفترة بحيث تطبيق المعيار.

5. تاريخ بدء سريان تطبيق المعيار.

3.2 أهمية المعايير الدولية للمحاسبة :

إن أهمية المعايير الدولية للمحاسبة تكمن بالدرجة الأولى، في كونها العامل الرئيسي في تحقيق التوحيد المحاسبي الدولي، إلا انه هناك مزايا أخرى نحصرها فيما يلي :

- ✓ تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة يسمح للشركات بالدخول إلى البورصات العالمية و خير مثال على ذلك الشركات الأوروبية التي من خلالها تطبيق المعايير الدولية المحاسبية، تمكنت من الاستفادة من أسواق رأس المال الأمريكية.
- ✓ تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى رفع كفاءة الإدارة من خلال الوصول إلى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.
- ✓ المعايير الدولية للمحاسبة تؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في أي دولة.
- ✓ المعايير الدولية المحاسبية تسمح بإعداد القوائم مالية موحدة للشركات المتعددة الجنسيات، مما يشجع على انفتاح الأسواق المالية الوطنية، و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير المباشرة.
- ✓ المعايير الدولية المحاسبية تضمن تحقق التنظيم المحاسبي(التخطيط المحاسبي)، الذي هو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية و ذلك بغرض تنظيم هذه الممارسات، و وضع ضوابط و حدود المشاكل التي قد تواجه التطبيق العلمي لها.

المطلب الثاني : التثبيتات المعنوية في ظل المعايير المحاسبة الدولية

4.2 تعريف التثبيتات المعنوية :

هي تلك الأصول التي ليس لها كيان مادي ملموس، و أن المنافع المستقبلية المتوقعة منها يصاحبها درجة عالية من عدم التأكد، و يتم الاستفادة من هذه المنافع على مدار فترة زمنية طويلة نسبيا.[1]

[1] وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس و الافصاح المحاسبي**،الطبعة الأول، دار الحنين، عمان،1996، ص289.

5.2 الاعتراف الأولي :

التثبيتات المعنوية هو أصل غير نقدي قابل للتحديد [1]، ليس مادي، الاحتفاظ به من اجل استخدامه في إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، أو للتأجير للغير، و من اجل أغراض إدارية. [2] و التثبيتات المعنوية هي كبقية أصول المورد :

أ- تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة.

ب- يتوقع أن تتدفق منه منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة.

و يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) (الموجودات"الأصول" غير الملموسة) للاعتراف بالأصل غير الملموس ما يلي :[3]

- ✓ أن يكون من المحتمل أن تتدفق إلى المؤسسة المنافع الاقتصادية الخاصة بالأصل من جراء استخدامها له.
- ✓ أن يكون من الممكن قياس تكلفته بشكل موثوق به.

و هذه الشروط ضرورية للاعتراف بالأصل سواء تم امتلاكه من الخرج أو تم توليده داخليا، و تجدر الإشارة إلى انه يشتمل معيار المحاسبة الدولي رقم (38) على شروط اعتراف إضافية خاصة بالأصول غير الملموسة المولدة داخليا حيث نص على انه ما يتم توليده داخليا من الشهرة و العلامات التجارية و عناوين النشر يجب عدم الاعتراف بها كأصول[4]، كما نص على انه يجب الاعتراف بكل إنفاق موجه.

6.2 القياس الأولي لتكلفة التثبيتات المعنوية :

و يمكن توضيح كيفية القياس الأولي لكل من الأصول غير الملموسة التي يمكن تمييزها بصورة منفردة و التي لا يمكن تمييزها عن غيرها من الأصول أو المؤسسة وفق ما يلي :

1.6.2 القياس الأولي لتكلفة التثبيتات المعنوية التي يمكن تمييزها بصورة منفردة :

نميز الحالات التالية :

أ /الامتلاك المنفصل :

[1] **قابل للتحديد:** يكون الأصل قابل للتحديد (للتمييز عن غيره) إذا استطاعت المؤسسة تاجير أو بيع أو استبدال المنافع الإقتصادية التي تنسب، بدون التخلص من المنافع الإقتصادية المستقبيلة التي تتدفق من الأصول الأخرى المستخدمة في نفس النشاط المحقق للإيراد.

[2] Anne Lemann , Catherine Maillet, **Les normes comptables internationales IAS/IFR**, Berti Edition, Alger , 2007, p32.

[3] **Op.cit,** p45.

[4] إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، **الأصول غير الملموسة** رقم(38)، فقرة 64، 2006، ص 2.

إذا تم امتلاك أصل غير ملموس منفصل فان تكلفته يمكن عادة قياسها بشكل موثوق و سهل و يكون الأمر كذلك عندما يكون المقابل المدفوع لإتمام عملية الشراء في شكل نقدي أو ما يعادل النقود، فتكلفة الأصل غير الملموس في هذه الحالة تشمل كلا من سعر الشراء و أية رسوم استيراد وضرائب على شراء غير قابلة للاسترجاع و كل إنفاق بشكل مباشر لإعداد الأصل لاستعماله المقصود مثل الرسوم المعنية للخدمات القانونية و يتم خصم أي تخفيض تجاري من اجل التوصل إلى تكلفة التسجيل الأولي.[1]

ب /الامتلاك من خلال اندماج الشركات :

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (27) (اندماج المؤسسات –المشروعات–) إذا تم امتلاك التثبيتات المعنوية من جراء عملية اندماج المؤسسات، فان تكلفة الأصل غير الملموس تحدد بناءا على قيمة العادلة في تاريخ الامتلاك.[2]

ج /الامتلاك من خلال منحة حكومية :

بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (20) يمكن للمؤسسة أن تقيس التكلفة الأولية لهذ ه التثبيتات المعنوية على أساس القيمة العادلة لكل من المنحة الحكومية و أية تكاليف أخرى يتم تقديمها من اجل الحصول على الأصل، كما يمكن للمؤسسة بموجب نفس المعيار أن تختار القياس الأولي لتكلفة هذا الأصل على أساس المبلغ الاسمي للمنحة إضافة إلى أي اتفاق متعلق بإعداد للاستعمال المقصود.[3]

2.6.2 القياس الأولي لتكلفة الأصل المتحصل عليه من خلال عملية المبادلة :

و هنا نميز الحالتين التاليتين[4]:

أ/ امتلاك التثبيتات المعنوية من خلال مبادلته كليا أو جزئيا مع تثبيتات مشابه أو تثبيتات اخرى : يتم في هذه الحالة قياس التكلفة بمقدار القيمة العادلة للأصل المستلم التي هي مساوية للقيمة العادلة للأصل المستغني عنه.

ب/ امتلاك التثبيتات المعنوية من خلال مبادلته بأصل مماثل : في هذه الحالة تكون تكلفة الأصل الجديد هي المبلغ المسجل للأصل المتخلى عنه.

3.6.2 تكلفة التثبيتات المعنوية المولد داخليا :

هي مبلغ الانفاق الذي تم تحمله من التاريخ الذي بدا يلبي فيه التثبيت المعنوي شروط الاعتراف به ضمن قائمة التثبيتات المعنوية.

---

[1] **نفس المرجع**، فقرة 24، ص 13.

[2] **نفس المرجع** ، فقرة 27.ص13.

[3] **نفس المرجع**، فقرة 33، ص 14.

[4] **نفس المرجع**، فقرة 34،36،ص14.

العناصر التالية لا تدخل ضمن تكلفة التثبيتات المعنوية المولد داخليا :

- ✓ مصاريف الانفاق الإداري و المصروفات الثابقةالعامة الأخرى إلا إذا كان من الممكن أن تتسبب هذه المصروفات مباشرة لإعداد الأصل المستعمل.
- ✓ خسائر التشغيل الأولية التي تم تحملها قبل أن يحقق الأصل الأداء المرسوم.
- ✓ الانفاق على تدريب الموظفين لتشغيل الأصل.

4.6.2 القياس الأولي لتكلفة التثبيتات المعنوية التي لا يمكن تمييزها بصفة منفردة :

يستعرض فيما يلي القياس الأولي لتكلفة شهرة المحل من خلال التطرق إلى النقاط التالية :

أ/ شهرة المحل المولدة داخليا :

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) على عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا على أنها أصل ففي بعض الحالات يتم تحمل النفقات من اجل توليد منافع اقتصادية مستقبلية و لكن لا ينجم عنها إيجاد أصل غير ملموس يلي مقاييس الاعتراف، و كثيرا ما توصف هذه النفقات بأنها تساهم في الشهرة المولدة داخليا، لذلك فان الإنفاق اللاحق على العلامات التجارية و عناوين النشر و البنود المشابهة (سواء تم شراؤها أو توليدها داخلي) يعالج على انه مصروف و ذلك من اجل تجنب الاعتراف بالشهرة المولدة داخليا.[1]

ب/شهرة المحل الناتجة عن التملك : و نميز الحالتين التاليتين :

- ✓ **تكلفة التملك (شراء) اكبر من القيمة العادلة لصافي الأصول** : و يتم في هذه الحالة تسجيل الفرق باعتباره شهرة محل موجبة.
- ✓ **تكلفة التملك اصغر من القيمة العادلة لصافي الأصول** : ويمثل الفرق في هذه الحالة شهرة محل سالبة و هي ناتجة عن زيادة القيمة العادلة عن المقابلة المدفوعة لصافي الأصول.

ج/النفقات اللاحقة : لقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) على وجوب الاعتراف بالإنفاق اللاحق عل التثبيتات المعنوية بعد الاستحواذ عليه على انه مصروف عندما يتم تحمله إلا إذا كان من المحتمل أن هذا الإنفاق

[1] إصدرات مجلس معايير المحاسبة الدولية، **مرجع سابق**، فقرة 62، ص21.

سيمكن الأصل من توليد منافع (مزايا) اقتصادية مستقبلية تزيد على مستوى أدائه المقدر (مسبقا) و كان من الممكن قياس هذا الإنفاق و نسبه إلى الأصل بشكل موثوق.[1]

و منه يتم الاعتراف بالإنفاق اللاحق على التثبيتات المعنوية معترف به على انه مصروف إذا كان المطلوب من هذا الإنفاق هو المحافظة على الأصل عند مستوى أدائه المقدر مسبقا.

7.2 القياس اللاحق للاعتراف المبدئي :

1.7.2 المعالجة الأساسية : بعد الاعتراف المبدئي بها يجب تسجيل التثبيتات المعنوية بمقدار تكلفته، مخصوما منها الإطفاء، المتراكم و أية خسائر متراكمة من انخفاض القيمة.

2.7.2 المعالجة البديلة (المعالجة المسموح بها) :

بعد الاعتراف المبدئي بالأصل غير الملموس يجب تسجيله بمقدار مبلغ إعادة تقييمه الذي يمثل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم مخصوما منها أي إطفاء متراكم لاحق و أية خسائر متراكمة لاحقة من جراء انخفاض القيمة.[2]

8.2 المعالجة المحاسبية لنتائج إعادة التقييم :

إذا زادت القيمة المسجلة لأصل غير ملموس نتيجة لإعادة تقييمه فان يجب تسجيل هذه الزيادة مباشرة في حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم ، فانه يتم الاعتراف بهذا الانخفاض كمصروف، أما في حالة انخفاض المبلغ المسجل للأصل نتيجة لإعادة تقييمه فانه يتم الاعتراف بهذا الانخفاض المصروف، على انه يجب تحميل الانخفاض الناتج من إعادة التقييم في فائض إعادة التقييم إلى المدى الذي يعكس الزيادة المعترف بها مسبقا كفائض في إعادة التقييم إلى المدى الذي يعكس الزيادة المعترف بها سابقا كفائض في إعادة التقييم.[3]

9.2 إطفاء التثبيتات المعنوية :

لقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (38) على وجوب إطفاء للتثبيتات المعنوية بشكل منتظم على أساس أفضل تقدير لعمره النافع و هناك افتراض (قابل للنقض) أن العمر النافع للتثبيتات المعنوية يزيد عن 20

[1] **نفس المرجع**، فقرة 60، ص20.

[2] **نفس المرجع**، فقرة 69، ص22.

[3] Bernard Raffairnier, et Autre, **Comptabilité international**, Vuibert, Paris, F rance, 1997, p 32.

سنة، ولا يسمح IAS 38 بان تقوم المؤسسة بتحديد عمر إنتاجي غير محدود للتثبيتات المعنوية ، و يلزم على بدء الإطفاء منذ يتوفر الأصل للاستعمال بالطريقة التي تتماشى مع نمط (إيقاع) استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية لتثبيتات المعنوية و إذا لم يكن ممكنا تحديد طريقة الإطفاء بشكل موثوق فانه يجب تبني طريقة

القسط الثابت، و يجب الاعتراف بقسط الإطفاء على انه مصروف، إلا إذا سمح أو تطلب معيار محاسبي أخر أن يتم إدخاله ضمن المبلغ المسجل لأصل أخر.[1]

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي و معالجته للتثبيتات المعنوية

لقد أثرت أعمال الإصلاح المحاسبي الجزائر ي بصدور قانون رقم 7-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي و الذي قضى بإلغاء العمل بالمخطط الوطني للمحاسبة سنة 2009 و المتوافق مع المعايير المحاسبية و هذا ابتدءا من دخول القانون الجديد حيز التطبيق بتاريخ (01 جانفي 2010) . وجاء هذا

[1] إصدرات مجلس معايير المحاسبة ، مرجع سابق، فقرة 79-80، ص24 .

القانون ليعكس خيار الهيئة المسؤولة عن الإصلاح في الجزائر متمثلا في المجلس الوطني في المحاسبة ، و سنحاول في هذا

المبحث أن نقدم توضيحات أكثر حول النظام المحاسبي المالي و ذلك في ثلاث مطالب :

المطلب الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

المطلب الثاني : مفهوم و تقييم التثبيتات المعنوية

المطلب الثالث : معالجة التثبيتات المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي scf

المطلب الأول : الإطار العام للنظام المحاسبي المالي :

1.3 تعريف النظام المحاسبي المالي :

1.1.3 من الناحية الاقتصادية : عرف القانون 11/7 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 3 و سمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية. "المحاسبة المالية" نظام المعلومات المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية يتم تصنيفها ، و تسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (شخصي ،طبيعي أو معنوي) و نجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية[1].

2.1.3من الناحية القانونية : نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات و النصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المحاسبية و المالية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه و وفقا لأحكام القانون و وفقا للمعايير المالية و المحاسبية الدولية المتفق عليها[2]

2.3 أهمية النظام المحاسبي المالي :

وتمثل أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :[1]

[1] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون 11/7 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ، المادة 3**، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 3 .

[2] عشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد السادس، الجزائر، ص290.

- ✓ يسمح بتوفير معلومات مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم عن إعداد القوائم المالية.
- ✓ يستجيب للاحتياجات المستثمرة الحالية و المستقبلية كما انه يسمح بإجراء المقارنة.
- ✓ يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي بشكل أساسي لاتخاذ القرار و تحسين اتصالاتها مع الأطراف مقسمة بالمعلومات المالية.
- ✓ يسمح بالتحكم بالتكاليف مما يشجع في الاستثمار و يدعم القدرات التنافسية للمؤسسة.
- ✓ يسهل عليه مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح.
- ✓ يشجع عملية الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- ✓ تضمن المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة.
- ✓ انسجام النظام المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.
- ✓ تحسين سير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية واقية من قبل المؤسسة.
- ✓ يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطابق المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمثابة أموالهم في المؤسسة؛
- ✓ يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أموالهم بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير المعلومات المالية تعكس الواقع.
- ✓ تقديم صورة واقعية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدام قوائم مالية جديدة تتمثل في قائمتين هما سيولة الخزينة و تقدير الأموال الخاصة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

3.3 الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي :

[1] ناصر مراد، **الملتقى الدولي الاول حول النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ،القطب الجامعي بالشطط ،الوادي يومي 17-18 جانفي 2010.

أعقب صدور القانون 11/07 مجموعة من النصوص التشريعية و التي نوجزها فيما يلي :[1]

1-القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي : يتطرق هذا القانون إلى الجوانب الأساسية لهذا النظام المحاسبي ، يتعرض للصورة العامة لهذا النظام من خلال تحديد مجال تطبيقه و كيفية المحاسبة و الإطار المفاهيمي و المبادئ المحاسبية التي يتوجه العمل بها و محتوى و طرق إعداد القوائم المالية، الحسابات المدمجة و الحسابات المركبة اظافة إلى التقديرات و الطرق المحاسبية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

2-المرسوم التنفيذي رقم 8-156 المؤرخ في 28 ماي 2008 : تضمن هذا المرسوم تطبيق أحكام القانون 7-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي

3-المرسوم التنفيذي رقم 09-11 المؤرخ في 2009/4/7 : تطرق هذا المرسوم لشروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي و جاء المرسوم في 26 مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي و كذا الشروط الواجب توفرها هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية لضمان حسن سير و استغلال هذه البرامج.

التعليمة رقم 2 الصادرة في 23 أكتوبر 2009 : و التي تتضمن تطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي حيث يهدف إلى تحويل شروط و إجراءات الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي و توجيه المؤسسات إلى طريقة التحول و ترشدها إلى السبل الكفيلة بنجاح العملية.

و منذ التطبيق الإجباري للنظام المحاسبي المالي توالت إصدارات المجلس الوطني للمحاسبة لعدة مذكرات منهجية (note méthodologique) للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي و هي:[2]

- ✓ المذكرة المنهجية رقم 01 المؤرخة في 19-10-2010 والتي تتضمن التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي، حيث تمثل كيفيات التحضير لانتقال النظام المحاسبي المالي عبر إعدادات الانتقال و تحويل أرصدة الحسابات ، إعادة المعالجة ، إتمام الانتقال و إعداد الكشوف المالية 2009.

[1] مداني بلغيث، **تسيير الانتقال نحو scf** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية علوم إقتصادية التسيير و علوم تجارية، بجامعة الوادي حول موضوع scf في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، تجارب ، تطبيقات، و أفاق يومي 17 و 18 جانفي 2010، ص2.

[2] سايح فايزة، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية ومهنة محافظ الحسابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة(ISA) ،التحدي، بالبليدة يومي 13،14 ديسمبر 2011 ،ص 3_4.

- ✓ المذكرة المنهجية رقم 02، المؤرخة في 28-12-2010 و المتعلقة بالتثبيتات المعنوية (immobilisations incorporelles) و التي تضمنت مفهوم التثبيتات المعنوية، كيفيات الانتقال الخاص بالتثبيتات المعنوية، و المعلومات الواجب إفصاح عنها.
- ✓ المذكرة المنهجية رقم 03 المؤرخة في 28-12-2010 و المتعلقة بالمخزونات (les stocks).
- ✓ المذكرة المنهجية رقم 04 المؤرخة في 20-03-2010 و المتعلقة بالتثبيتات العينية.
- ✓ المذكرة المنهجية رقم 05 المؤرخة في 26-03-2011 و التي تتعلق بمنافع الموظفين (les avantages personnelles)
- ✓ المذكرة المنهجية رقم 06 المؤرخة في 05-05-2011 و التي تتعلق بالمصاريف و الإيرادات.
- ✓ المذكرة المنهجية رقم 08 المؤرخة في 07-06-2011 و التي تتعلق بالأصول و الخصوم المالية. (Les actifs et les passifs financiers)

المطلب الثاني : عموميات حول التثبيتات المعنوية (الأصول غير ملموسة)

4.3 تعريف التثبيتات المعنوية :

- ✓ عرفت التثبيتات المعنوية على أنها أصول غير نقدية و ليس لها وجود مادي و تكون مراقبة من قبل المؤسسة في إطار نشاطها العادي (و حتى إن لم تكن ملكا للمؤسسة) مثل شهرة المحل، العلامات التجارية، برامج الإعلام الآلي، البراءات و رخص الاستغلال.[1]
- ✓ النظام المحاسبي المالي عرف الأصل المعنوي كما يلي: "هو أصل قابل للتحويل غير نقدي و غير مادي، مراقب و مستعمل في إطار الأنشطة العادية، و المقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة و العلامات و برامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى و الإعفاءات، و مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري[2]

5.3 شروط الاعتراف بالتثبيتات المعنوية و قياسها :[3]

- ✓ اذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية.
- ✓ اذا كان بالإمكان قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق و صادق.

---

[1] محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، متيجة للطباعة، الجزائر،2010،ص 133.

[2] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرةفي25مارس2009، المادة2من القانون رقم11/7، ص8.

[3] شعيب شنوف،**محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008،ص139.

- ✓ تقييم احتمال المنافع الاقتصادية بناءا على اقراضات محصلة و مدعمة.
- ✓ يجب قياس قيمة الأصل مبدئيا بمقدار تكلفتها.

6.3 أنواع التثبيتات المعنوية

تتنوع التثبيتات المعنوية، و يحكم تقسيمها النظام الاقتصادي و القوانين السائدة و كذا طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة و تنقسم إلى : [1]

1.6.3 المستندات و الوثائق الفنية : إن بعض الأصول يتم الحصول بحكم وثائق و عقود و نظم قانونية و من أمثلة ذلك

2.6.3 العلامات التجارية : وتعرف على أنها الإشارة التي يتخذها الصانع أو التاجر أو مقدم الخدمة لتمييز منتجات أو بضائع و خدمات للآخرين

3.6.3 عقود الانتقال طويلة الأجل : الاستئجار هو عقد بين مؤجر و مستأجر، يمنح لهذا الأخير حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة، مقابل مدفوعات نقدية متفق عليها.

4.6.3 المصروفات الإرادية المؤجلة : و تحتوي على المبالغ التي تنفق للحصول على خدمات تستفيد منها المؤسسة لأكثر من سنة مالية و التي تكون عادة كبيرة نسبيا، و لا يمكن تحصيلها للسنة الأولى لبدئ النشاط وهي: مصروفات التأسيس، و مصروفات الأبحاث، و تجارب الإنتاج، وهذه المصروفات الإرادية ليست تثبيتات معنوية في النظام المحاسبي المالي.[2]

5.6.3 الشهرة (فارق الاقتناء) : هي سمعة المؤسسة نتيجة لقدرتها على تحقيق معدل عائد اكبر من المعتاد و يزيد عن معدل الإرباح العادية التي يمكن لمؤسسة أخرى أن تحصل عليها في نفس الظروف، و تتحقق هذه السمعة لعدة عوامل : الموقع، جودة المنتج الإمكانات المتاحة[3]

7.3 أهمية تقييم الأصول المعنوية :

[1] صلاح زين الدين ، **العلامات التجارية وطنيا و دوليا**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص40.

[2] جيلالي ياسمينة ،محاسبة عن تكاليف البحث و التطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر و المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية ،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010، ص 94

[3] Warren Reveduchac, **Financial Accounting**, 12 Edition south westen , page462

إن تنامي الاقتصاديات الكبرى و توسعها أدى إلى زيادة الاهتمام بقياس رأس المال أصبح موضوع نقاش في السنوات الأخيرة و تتجلى أهمية تقييم الأصول فيما يلي :

- ✓ حقيقة تعكس القيمة الجارية للشركة.
- ✓ تقدم عملية القياس لهذه الأصول نظرة من أهم الرواد و التي تضمنت استمرار الأداء الجيد.
- ✓ إن الطلب على تحسين إدارة الموارد غير الملموسة في تزايد مستمر رغبة في تحقيق و تحسين الأهداف الاجتماعية و البيئية المختلفة.
- ✓ نظرا لتنامي أهمية الأصول غير الملموسة كان الإفصاح و التقرير عنها بشكل سليم يساهم في تحقيق الهدف المشترك للملاك و هو زيادة صافي حقوق الملكية.
- ✓ المحاسبية الزيادة في موثوقية المعلومات لمختلف الفئات المستعملة في التقارير المالية.

المطلب الثالث : معالجة التثبيتات المعنوية وفق النظام المحاسبي المالي :

8.3 التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية :

يتم التسجيل المحاسبي للتثبيتات المعنوية في النظام المحاسبي المالي و فق القيود التالية :

أ/ مصاريف التنمية القابلة للتثبيت (ح/203)[1]

القيد الأول : تسجل الأعباء بصفة عادية حيث يجعل احد حسابات المصاريف (المجموعة السادسة) مدينا و حساب البنك أو الصندوق أو الدائنون دائنا و يكون التسجيل كما يلي :

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي نوج بوعريريج،الجزائر، 2009،ص 70-71

6X		حسابات المصاريف	xxx	
	4X	حسابات الديون		Xxx
	5X	الحسابات المالية		
				xxx
		تسجيل الأعباء		

إذا ما توفرت في هذه الأعباء الشروط المحددة في النظام المحاسبي الدولي لاعتبارها تثبيتات معنوية عندها يسجل القيد الثاني.

القيد الثاني : تحويل المصاريف إلى قيم معنوية حيث يجعل حساب 203 (مصاريف التطوير) مثبتة مدينا بالأعباء المعتبرة أصولا معنوية و الحساب 731 (إنتاج مثبت لأصول معنوية) دائنا كما يلي :

203		مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	x x x	
	731	إنتاج مثبت لتثبيتات معنوية		x x x
		تسجيل تحويل المصاريف إلى قيم معنوية.		

ب/برمجيات المعلومات و ما شابهها : (ح/ 204) [1]

[1] عبد الرحمان عطية، "**المرجع السابق**"، ص 70

6x		حسابات الأعباء	x x x	
	4x	حسابات الديون		x x x
	5x	الحسابات المالية		x x x
		تسجيل مصاريف الإنتاج		

الحالة 1 : شراء حقوق استخدام البرامج لفترة محدد في هذه الحالة نجعل ح/ 204 مدينا بتكلفة شراء البرامج مع جعل احد حسابات البنك أو موردو التثبيتات ح/406 دائنا.

204		برمجيات المعلومات و ما شابهها	x x x	
	4x	حسابات الديون		x x x
	5x	الحسابات المالية		x x x
		تسجيل شراء حقوق استخدام البرامج لفترة محددة.		

الحالة 2 : حالة إنتاج البرامج من المؤسسة و يتم تسجيلها في قيدين

القيد 1 : تسجيل مصاريف إنتاج في الحسابات المناسبة من المجموعة السادسة و بصورة عادية مع جعل الحساب المناسب نقديا أو موردو التثبيتات دائنا.

القيد 2 : تجعل ح/ 204 مدينا بتكلفة أنتاج البرامج مع جعل حساب الإنتاج المثبت للأصول غير المادية ح/732 دائنا.

204 207 	 732 104 	برمجيات المعلومات و ما شابهها فارق الشراء إنتاج مثبت للأصول غير المادية فارق إعادة التقييم تسجيل ح/204 في حالة إنتاج البرامج من المؤسسة تسجيل حساب فارق الإقتناء	x x x x x x 	 x x x x x x

ج/ الامتيازات، الرخص ، العلامات التجارية (ح/ 205) لتسجيل هذه الأصول نجعل ح/205 مدينا وأحد حسابات البنك، و موردو التثبيتات دائنا كما يلي :

205 	 4x 5x 	الامتيازات، الرخص، العلامات التجارية حسابات الديون الحسابات المالية تسجيل ح/205	x x x 	 x x x x x x

د/ فارق الشراء أو الاقتناء : ح/207 كما تسمى شهرة المحل و يسجل في هذا الحساب فارق الاقتناء في حالة تجميع المؤسسات أو إدماج مؤسسة أخرى أو عملية مؤسسة أخرى و يسجل كما يلي :[1]

[1] شعيب شنوف ،**محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية** ، الجزءالاول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008، ص41.

ه/التثبيتات غير المادية الأخرى : (ح/ 208) يسجل في هذا الحساب باقي القيم المعنوية التي لم تتضمنها الحسابات السابقة و يسجل كما يلي:

208		التثبيتات المعنوية الأخرى	x x x	
	4x	حسابات الديون		x x x
	5x	الحسابات المالية		x x x
		تسجيل باقي القيم المعنوية الأخرى		

8.3 المعالجة المحاسبية للتثبيتات المعنوية في نهاية الدورة :

1.8.3 الإهتلاك :

ويعتبر الإهتلاك وسيلة لتحميل تكلفة الأصل المعنوي في كل فترة، حتى تكون تكلفته في نهاية عمره الإنتاجي قد حملت تماما على قائمة الدخل وفي نهاية حياة الأصل المعنوي، فإنه يفترض عادة أن القيمة المتبقية (الخردة) تكون صغيرة ما لم تكن مستوفاة معايير أخرى. [1]

[1] طارق عبد العال حماد،**دليل تطبيق المعايير المحاسبية**، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008،ص 494.

إن طريقة الإهتلاك يجب أن تعكس النمط الذي تتوقع به المنشأة المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل عند استخدامه، وقد نص النظام المحاسبي المالي على أساليب الإهتلاك التالية : (الإهتلاك الخطي، الإهتلاك المتناقص، الإهتلاك المتزايد، طريقة وحدات الإنتاج)

وحسب النظام المحاسبي المالي تمتلك التثبيتات المعنوية خلال فترة لا تتجاوز العشرين سنة. [1]

أما التثبيتات المعنوية التي لا يمكن إهتلاكها فإنها تخضع لاختبار التآكل أو ما يعرف بانخفاض القيمة

ويكون التسجيل المحاسبي لكل من الإهتلاك وخسائر القيمة حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي :

أ/**الإهتلاك** : يجعل الحساب **681** مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة مدينا مقابل جعل الحساب **280** إهتلاك التثبيتات المعنوية دائنا بنفس المبلغ، ويكون القيد كالتالي :

681		N/12/31 من حـــ/ مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة	x x x	
	280	إلى حـــ/ إهتلاك التثبيتات المعنوية " قسط إهتلاك الدورةN"		x x x

ب/ خسائر القيمة : يجعل الحساب 681 مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة مدينا بقيمة الخسارة (الانخفاض) مقابل جعل الحساب 290 خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية دائنا بنفس المبلغ ، ويكون القيد كالتالي:

[1] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق، ص 139.

		N/12/31		
681		من حـــ/ مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	x x x	
	290	إلى حـــ/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية		xx x
		"إثبات انخفاض قيمة التثبيتات المعنوية"		

إذا ظهرت هناك دلائل على أن خسارة القيمة عن الأصل المعنوي قد انخفضت أو قد زالت تماما فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الإستردادية للأصل فإذا تبين أنها أكبر من القيمة الدفترية تسترجع خسارة القيمة المثبتة بالنسبة لهذا الأصل في دورات سابقة لما يسمى بعكس خسارة الانخفاض وذلك بجعل حـــ/781 إسترجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة و المؤونات و الأصول غير الجارية دائنا بمبلغ الاسترجاع سواء كان كليا أو جزئيا وجعل الحساب 290 خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية مدينا، بينما لا يمكن وفق النظام المحاسبي المالي استرجاع خسارة القيمة المسجلة بالنسبة لفارق الاقتناء.

9.3 المعالجة المحاسبية للتثبيتات المعنوية عند الخروج.

يمكن للتثبيت المعنوي أن يخرج من المؤسسة بطرق عديدة أهمها :[1]

- ✓ عند القيام ببيعه أو عن طريق التبرع أو عن طريق الاستبدال بأصل آخر.
- ✓ عندما لا يتوقع تحقيق أي منفعة اقتصادية مستقبلية من جراء استعماله أو التنازل عنه.

يجب إتباع الخطوات التالية لعملية استبعاد أو خروج التثبيتات المعنوية :

[1] جيلالي ياسمينة، **مرجع سابق**، ص 79

1.9.3 إثبات قسط إهتلاك الأصل لسنة الاستبعاد :

حيث أن مبلغ الإهتلاك يحسب للفترة الممتدة من بداية سنة الاستبعاد إلى غاية تاريخ الاستبعاد، و يكون القيد المحاسبي لقسط الإهتلاك كما يلي :

تاريخ العملية

68		من حـــ/ مخصصات الإهتلاكات للتثبيتات المعنوية	x x x	
	280	إلى حـــ/ إهتلاك التثبيتات المعنوية		x x x
		" إثبات قسط إهتلاك الدورة N"		

2.9.3 ترصيد التثبيت المعنوي المستبعد :

وذلك من خلال القيام بترصيد القيمة الإجمالية للأصل المستبعد بجعلها دائنة مقابل ترصيد مجمع الإهتلاك ومجمع خسائر القيمة بجعلهما مدينين ،وإثبات نتيجة الاستبعاد إن كانت ربح أو خسارة.

وعليه تتم المقارنة بين القيمة المحاسبية الصافية لهذه الأصول وقيمة الإخراج أي البيع.

القيمة المحاسبية الصافية= تكلفة الأصول المعنوية– (مجموع الإهتلاكات المتراكمة + مجموع خسائر القيمة المكونة).

يتم حساب فوائض القيمة للأصول المعنوية = سعر التنازل (البيع)– القيمة المحاسبية الصافية.

		تاريخ العملية		
280		من حـــ/ إهتلاك التثبيتات المعنوية (مجمع الإهتلاك)	x x x	
290		من حـــ/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية (مجمع خسائر)	x x x	
512		من حـــ/ البنك (سعر البيع) حالة التنازل بنكيا	x x x	
462		من حـــ/ الحسابات الدائنة عن عمليات بيع التثبيتات التنازل على الحساب	x x x	
	20	إلى حـــ/ التثبيتات المعنوية (القيمة الإجمالية)		x x x
	752	إلى حـــ/ فوائض القيم عن خروج أصول ثابتة غير مالية (نتيجة البيع).		x x x
		"استبعاد التثبيتات المعنوية"		

- إذا كان الفرق ربحا تسجل كنواتج للدورة (فائض قيمة) يسجل حـــ/ 752 فوائض القيمة عن الأصول غير المادية و يكون دائنا.

- أما إذا كان سعر التنازل أقل من القيمة المحاسبية الصافية فتكون هناك خسارة تسجل في حـــ/652 نواقص القيم عن خروج أصول مثبتة غير مالية.

ونستلم المبلغ المقدم مقابل استبعاد الأصل بجعله مدين، إذا كانت نتيجة الاستبعاد ربحا يكون القيد :

أما في حالة الخسارة يكون القيد كالتالي :

280		تاريخ الإستبعاد	x x x	
290			x x x	
512		من حـــ/ خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية (مجمع خسائر)	x x x	
462		من حـــ/ البنك (سعر البيع)	x x x	
652		من حـــ/ الحسابات الدائنة عن عمليات بيع التثبيتات	x x x	
	20	من حـــ/ نواقص القيم عن خروج الأصول الثابتة غير المالية		x x x
		إلى حـــ/ التثبيتات المعنوية (القيمة الإجمالية)		
		"استبعاد التثبيتات المعنوية"		

خلاصة الفصل الأول :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى تقديم التثبيتات المعنوية (الأصول غير الملموسة) محاسبيا في ظل النظرية المحاسبية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم عناصر الميزانية المالية للمنشأة، كما اشرنا إلى كيفية معالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي، و قد أتاحت المعايير المحاسبية الدولية حسب المعيار (38) عدة طرق للاعتراف و للامتلاك و كذلك معالجة انخفاض في قيم هذه التثبيتات.

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي احد أهم المواضيع الهامة والمتجددة بتجدد الأنظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، الذي يهدف للوصول إلى التخطيط، المراقبة المالية والكشف عن مدي كفاءة ونجاح السياسات المالية المتبعة في المؤسسة. وتختلف معالجة الأصول غير الملموسة ماليا عن بقية الأصول لدرجة عدم التأكد من المنافع المحتمل الحصول عليها مستقبلا من استعمالها وعدم وجود كيان مادي ملموس لها في المنشاة، مما يترتب على ذلك سوء اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية الآخرين وكذا صعوبة الإفصاح عنها وقراءتها ماليا، وهذا ما اثر على التحليل المالي و القراءة المالية للأصول غير الملموسة.

و هذا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مباحث الآتية :

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني : تحليل التثبيتات المعنوية

المبحث الثالث : التثبيتات المعنوية كعنصر من عناصر أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقييما لحالة أو وظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات و هذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الإعمال، البنوك، المستثمرين، بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ في الحالة المالية، وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة و اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

لذلك ارتأينا إلى تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي و أهميته و أهدافه.

المطلب الثاني : مراحل التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه.

المطلب الثالث : الوظائف و البيانات المستعملة في التحليل المالي.

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي و أهميته وأهدافه

1.1 تعريف التحليل المالي :

تعددت تعار يف التحليل المالي منها :

1.1.1 التعريف الأول : التحليل المالي هو تشغيل البيانات بالقوائم المالية للتعرف على مركز المؤسسة بما يساعد على الوضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك و الإدارة و العاملين و المجتمع.[1]

2.1.1 التعريف الثاني : كما يعرف على أنه عملية تحويلكم هائل من البيانات المالية والتاريخية إلى كم أقل من المعلومات الأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار.[2]

3.1.1 التعريف الثالث : يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية فهو ضروري للتخطيط المالي السليم كما أنه يقوم بتشخيص الحالة المالية لمؤسسة خلال فترة معينة باستعمال وسائل تختلف باختلاف الطرق و الأهداف.[3]

---

[1] منير شاكر، وآخرون، **التحليل المالي صناعة القرار**، دار وائل لنشر عمان، الأردن، 2009، ص11-12.

[2] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية** ، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990 ص 65.

[3] ناصر داودي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار البحث للنشر، الجزائر، 1988، ص1.

ومن خلال التعاريف يمكن أن نستنتج بأن التحليل المالي من أهم مهام الوظيفة المالية وهي عبارة عن قراءة ودراسة وترجمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

2.1 أهمية التحليل المالي :[1]

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية و تشغيلها من ناحية أخرى.
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو.
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- ✓ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- ✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- ✓ إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

3.1 أهداف التحليل المالي :

تتمثل الأهداف التي يسعى التحليل المالي لتحقيقها في :[2]

- ✓ التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.
- ✓ تحديد فعالية وجدوى الاستثمار في المؤسسة.
- ✓ المساعدة في اتخاذ القرارات بأقل تكلفة و أكبر عائد.
- ✓ تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطرة المرافقة لها المساعدة في اتخاذ القرار الخاص بالرقابة و التقييم.
- ✓ الحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.

[1] محمد الخلايلة، **استخدام السياسات المحاسبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الثالث و العشرون، سنة 2010، ص 65.

[2] باديس بن عيشة، **تحليل الاختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن** ، رسالة ماجستير، غير منشورة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996، ص 7.

المطلب الثاني : مراحل التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

4.1 مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، و هذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوب فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن المرحلة هي :[1]

1.4.1 تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف و تأثيره و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة.

2.4.1 تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها.

3.4.1 اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، و منها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب.

4.4.1 إعادة تبويب القوائم المالية لتلاؤم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقق هدف التحليل المالي.

5.4.1 التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأي قدر ممكن.

6.4.1 صياغة التقرير : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها.

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي**، الطبعة الأول، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2004، ص25.

5.1 الجهات المستفيدة من التحليل المالي : نظرا للأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل المالي أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه و يمكن عرضها كالتالي :[1]

1.5.1 إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

- ✓ مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة.
- ✓ معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة.
- ✓ تقديم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع و الإنتاج.
- ✓ التنبؤ بالمستقبل.
- ✓ المساعدة بالرقابة المالية.

2.5.1 الدائنون : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع الائتماني للمؤسسة و هيكل تمويلها و درجة السيولة لديها و مدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير و درجة ربحية المؤسسة.

3.5.1 المستثمرون : يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة و نصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الإرباح و سياستها في توزيع الأرباح و مدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى و نسب النمو و التوسع في المؤسسة.

4.5.1 بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة المعلومات المؤسسة و مدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.[2]

المطلب الثالث : وظائف و بيانات المستعملة في التحليل المالي

6.1 وظائف التحليل المالي : من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، و السير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :[3]

[1] خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي**، الطبعة الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص54.

[2] عدنان تاية النعيمي، راشد فوائد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الأردن، 2008، ص31

[3] خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 15-16.

- ✓ قرارات الاستثمار.
- ✓ قرارات التمويل.
- ✓ قرارات التخطيط و الرقابة المالية.

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرار.

المخطط العام لوظائف التحليل المالي.

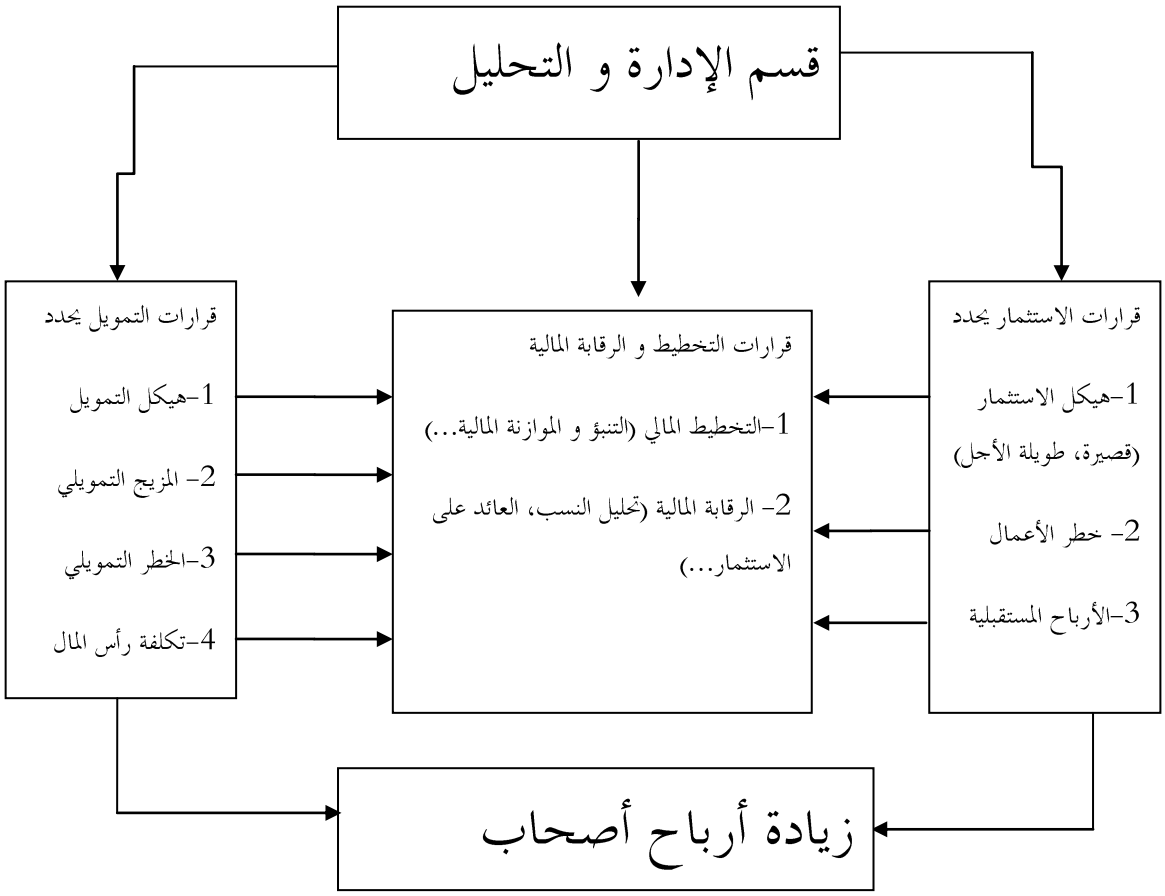

المصدر : خلدون إبراهيم شريفات مرجع سابق، ص 17

من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يتمكن من المحلل المالي تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا و هو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية :

1.6.1 التحليل و التخطيط المالي : و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصاريف التي تخص مشروع في المستقبل.

2.6.1 تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3.6.1 تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

7.1 البيانات المستعملة في التحليل المالي :

نوعية البيانات المستعملة تأثر كثيرا في طبيعة التحليل المالي وتتمثل في :[1]

1.7.1 البيانات الداخلية : يتم الحصول عليها مباشرة من المؤسسة وتتمثل في :

أ/الميزانية : تعتبر من أهم الوثائق التي يحتاج إليها المحلل المالي لكونها تتمثل في العناصر المستعمل في التحليل.

ب/ ميزان المراجعة : يعتبر مرجعا داخليا يمكن اللجوء إليه بحيث يبين التدفق الحقيقي و الخام.

ج/ جدول حسابات النتائج : هذه الوثيقة المحاسبية لها أهمية بالغة، حيث أنها تمكن المحلل من دراسة تطور مؤشرات أصناف الحسابات الأساسية مثل رقم الأعمال و المصاريف. **البيانات الخارجية** : مستمد من المحيط الخارجي للمؤسسة وهي عبارة عن مؤشرات و معطيات مستخلصة من بيانات مقدمة من طرف مؤسسة أخرى مشتركة في نفس القطاع.

[1] إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص14.

المبحث الثاني : تحليل التثبيتات المعنوية

يعتبر القرار الاستثماري من أهم و أخطر و أصعب القرارات التي يتخذها المستثمر و أصبح مما لاشك فيه أن تسعى المؤسسات إلى أن تقوم بتطوير مستمر لبناء قاعدة معلومات تساعدها في الحصول على ميزة تنافسية عن المؤسسات الأخرى،حيث أن المعلومات التي تملكها المؤسسة تساهم بالضرورة في زيادة أرباحها.

و يرى كثير من الباحثين أن المحاسبة المالية التقليدية الحالية أصبحت تقدم معلومات ذات قيمة محدود للمستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية خاصة في المنشآت ذات التقنية العالية والتي تعمل في مجال الخدمات و التي بدورها تستثمر مبالغ كبيرة في عناصر غير ملموسة لا يتم تسجيلها دفترياً كأصول غير ملموسة مثل:كفاءات ومهارات العاملين، تنمية العلاقات مع العملاء، البحث والتطوير، الشهرة، العلامات التجارية، فرغم مساهمة مثل هذا النوع من الأصول غير الملموسة في زيادة القيمة السوقية للمؤسسة فإنه في ظل المعايير المحاسبية الحالية يتم الاعتراف بها في حدود ضيقة و من ثم فإن المعلومات المحاسبية المقدمة من المحاسبة المالية التقليدية قد لا تكون مفيدة بدرجة كبيرة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية أو القيام بدراسات أو تحليلات مالية، في الأصول غير الملموسة لأنها أصولاً غير مسجلة أصلا.

و رغم أن النموذج التقليدي للمحاسبة يهدف إلى تقديم المعلومات المالية عن المؤسسات التي يقوما اقتصادها بالدرجة الأولي على الأصول الثابتة التي تعتبر هي المحرك الرئيسي لأداء المنشأة، إلا أن قيمة الأصول غير الملموسة في الاقتصاد القائم على المعرفة و المعلومات قد أوجبت ضرورة تحديد قيمة تلك الأصول غير الملموسة و التعبير عنها بشكل واضح في القوائم المالية.

هذه الإشكالية أثرت بشكل قوي على عملية التحليل و القراءة المالية للتثبيتات المعنوية، فالأمر لا يتوقف عند هذا الحد، بل يتجاوزه إلى الطرف الآخر من المعادلة أين يلعب هامش الاختيار في المحاسبة عموما و في محاسبة التثبيتات المعنوية خصوصا العامل الأهم في الشك في القيمة الحقيقية للتثبيتات المعنوية، أين تحاول بعض المؤسسات في قوائمها المالية تضخيم مبالغ هذه الحسابات، أو معالجتها بطريقة غير سليمة.

ومما لا شك فيه أن التفاوت في توافر المعلومات بين المستثمرين وصانعي القرار من خارج المؤسسة يتسبب في فشل قيمة المعلومات المالية التي تعرض الأصول غير الملموسة بالنسبة لهم بالشكل الذي يزيد من خطر خسارة ثقة المستثمرين، ومع ذلك فإن كثير من المنشآت يمكنها تقبل فكرة المحاسبة عن الأصول غير

الملموسة و توفير المعلومات اللازمة للمستثمرين و مستخدمي المعلومات المالية الآخرين بشأن الاستثمار في الأصول غير الملموسة، و الربحية المتوقعة من الاستثمار في تلك الأصول ولكن بشكل لا ينعكس بشكل واضح و محدد على القوائم المالية خاصة قائمة المركز المالي حتى لو أدى إلى انخفاض عدد المستثمرين . وهنا يظهر جليا أن المحاسبة عن الأصول غير الملموسة بشقيها القياس و الإفصاح لها تأثيرها في تحديد قيمة المؤسسة و بالتالي في ترشيد أحكام وقرارات المستثمرين، الذين يحاولون الاعتماد على التحليل المالي لدراسة و فهم القيم الحقيقية لهذه العناصر.

المطلب الأول : أثر صعوبة الإفصاح عن التشبيتات المعنوية على عملية التحليل المالي.

المطلب الثاني : طرق التقييم المقبولة للتشبيتات المعنوية.

المطلب الثالث : التشبيتات المعنوية كعنصر يؤثر في القوائم المالية موضوع دراسة المحلل المالي.

المطلب الأول : أثر صعوبة الإفصاح عن التشبيتات المعنوية على عملية التحليل المالي.

1.2 طبيعة صعوبة قراءة الأصول غير الملموسة :

تتميز بعدم وجود كيان مادي ملموس لها ومن أهم خصائصها هي عدم التأكد من المنافع المحتمل الحصول عليها من استخدم هذه الأصول بسبب صعوبة التنبؤ بالعمر الإنتاجي نظراً لعدم وجود عمر مادي للأصل من ناحية وصعوبة التنبؤ بالفترة التي يمكن أن يحقق فيها الأصل منافع للمنشأة وبسبب تعرض قيمة هذه الأصول لدرجة كبيرة من التقلبات وعدم وجود قيمة سوقية لبعض هذه الأصول لاقتصار منافعها على منشأة بعينها دون غيرها من المنشآت[1].

2.2 تصنيف الأصول غير الملموسة : يمكن تصنيفها وفقا للخصائص التالية[2] :

1.2.2 تصنيف الأصول غير الملموسة وفقًا لإمكانية التحديد

- ✓ أصول يمكن تحديدها بصفة منفردة بمعزل عن الأصول الأخرى مثل حقوق الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر.

---

[1] عبد الرؤوف زغلول، **إطار مقترح لقياس الأصول الفكرية و التقرير عنها في بيئة الاقتصاد المعرفي**، المجلة العلمية للتجارة و التمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2002، ص ص 130-188.

[2] سائد محمود كشكو، **مدى الإفصاح عن الأصول غير الملموسة في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص ص 21-22

- ✓ أصول لا يمكن تحديدها بصفة منفردة بمعزل عن الأصول الأخرى أو عن المنشأة مثل شهرة المحل والتي تعني قدرة المنشأة على تحقيق أرباح مرتفعة حيث أنها تفاعل مجموعة من العوامل في آن واحد.

2.2.2 تصنيف الأصول وفقًا لطريقة الحصول عليها :

- ✓ أصول يتم الحصول عليها عن طريق الشراء من الغير بصفة منفردة أو ضمن مجموعة أصول من خلال الاندماج.
- ✓ أصول يتم الحصول عليها ذاتياً حيث يتم اكتشافها وتطويرها داخلياً بواسطة المنشأة مثل براءات الاختراع من خلال أنشطة البحث والتطوير.

3.2.2 تصنيف الأصول وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع من الأصل :

- ✓ أصول ذات عمر إنتاجي محدد سواء بواسطة القانون أو عقد ملزم بين المنشأة والغير مثل حق الحكر أو حقوق استخدام أسماء تجارية.
- ✓ أصول يرتبط عمرها الإنتاجي بعوامل اقتصادية مثل براءة الاختراع.
- ✓ أصول ليس لها عمر إنتاجي حيث قد تكون منافعها إلى أجل غير مسمى مثل شهرة المحل

3.2.2 تصنيف الأصول وفقا للقابلية للانفصال عن المنشأة :

- ✓ أصول قابلة للانفصال عن المنشأة و يمكن تحويل ملكيتها للغير أو بيعها مثل حقوق التأليف والنشر وحقوق الاختراع.
- ✓ أصول غير قابلة للانفصال عن المنشأة حيث لا يمكن فصلها بذاتها عن المنشأة مثل شهرة المحل.

إذا يمكن تلخيص الأصول غير الملموسة إلى : أصول ملموسة قابلة للتحديد وأخرى غير قابلة للتحديد والأخيرة التي لا يمكن الحصول عليها بشكل منفصل أو بمعزل عن الأصول الأخرى ويمكن تلخيصه كالتالي :

أصول تم الحصول عليها من أصول تم إنشاؤها وتطويرها

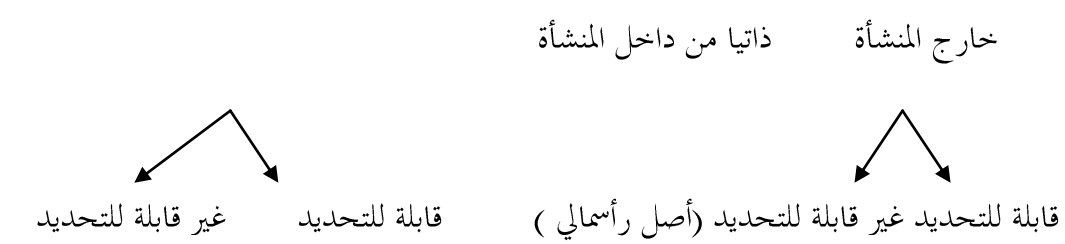

تعتبر القوائم و التقارير المالية هي وسيلة إيصال المعلومات عن نشاط و أداء المنشأة، و تعتبر القوائم المالية ذات أهمية خاصة لدى مستخدميها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، فهي تمثل المؤشر الأول و الأهم لهم عند اتخاذ تلك القرارات الاستثمارية.

و تمثل القوائم و التقارير المالية درجة عالية من الأهمية في تحديد و تقييم جدوى و عائد الاستثمار في الأصول غير الملموسة و المخاطر المحيطة بها، لا سيما ما إذا أمكن تطوير تلك القوائم و التقارير المالية لتعكس و تعبر بصورة حقيقية الأصول غير الملموسة لدى المنشأة و أثرها على الدخل .ولقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية أهداف التقارير المالية لمنشآت الأعمال "الأهداف الرئيسية للتقارير المالية في ثلاثة أهداف[1] :

توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و غيرهم من المستخدمين تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.

توفير معلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المرتقبين و الدائنين و غيرهم من المستخدمين تساعدهم في تقدير مبلغ و توقيت وعد ما لتأكد المحيط بالتدفقات النقدية.

توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة و المطالبات المتعلقة بها و أثر الأحداث والعمليات و الظروف على تغيير هذه الموارد و المطالبات المتعلقة بها.

و باستعراض الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي عن الأصول غير الملموسة و بناءاً على ما تقدم إيضاحه سابقا من صعوبات الإفصاح عن تلك الأصول غير الملموسة، يجد الباحث أن القوائم و التقارير المالية على الرغم من أنها قد حققت الكثير من الأهداف المرجوة منها، إلا أنه مازالت غير قادرة عن التعبير عن الأصول غير الملموسة لأنها لا تتفق مع الواقع العملي للمنشآت، أو قد تتعارض طبيعة تلك الأصول غير الملموسة مع ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية التي جعلت القوائم المالية تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة،

[1] المرجع السابق، ص ص 44-45.

و لا توفر بالضرورة معلومات غير مالية .يشير الواقع الحالي أن القواعد الحالية الخاصة بالمحاسبة عنا لأصول غير الملموسة تجعل معظم تلك النوعية من الأصول غير موجودة ضمن القوائم و التقارير المالية، مما يعني أن المستثمرين في تلك النوعية من الأصول غير الملموسة لن يتلقوا معلومات دقيقة عن الوضع المالي لتلك المنشآت و يرى الباحث أنه يمكن تلخيص نتائج المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة وفقاً للوضع الحالي في النقاط التالية :

- ✓ معظم الأصول غير الملموسة لا يتم معالجتها محاسبياً بالصورة السليمة و لا يتم عرضها في القوائم المالية و ذلك نتيجة أن تلك الأصول غير الملموسة يصعب تلبيتها لشروط الاعتراف و التقييم و الإفصاح التي أوردها المشرع ونفي المعايير المحاسبية.
- ✓ انعدام المعالجة السليمة للأصول غير الملموسة يؤثر و بشكل واضح على قيمة المنشأة.
- ✓ أنه من الضروري أن توضح القوائم و التقارير المالية معلومات أكثر دقة عن الأصول غير الملموسة يمكن الاعتماد عليها.
- ✓ لا تقدم القوائم المالية التقليدية معلومات دقيقة و كافية لتحديد القيمة الحقيقية للمنشأة و يرجع ذلك إلي تجاهل الإفصاح عن الأصول غير الملموسة التي تمثل 80 % من القيمة السوقية للمنشأة كما أنها جوهرية لاستمرارية المنشأة.
- ✓ إن عدم المعالجة السليمة للأصول غير الملموسة في القوائم و التقارير ا لمالية تجعلها مصدر شك من قبل المحللين و المستثمرين و ما نحي الائتمان من البنوك و شركات الإقراض باعتبارها لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للمنشاة و قدرتها على خلق ثروات مستقبلية و بالتالي تحقيق أرباح لحاملي الأسهم و سداد أقساط القروض لما نحي الائتمان، و بالتالي أصبح كل من المستثمرين و المقرضين لا يملكون قوائم مالية توضح الوضع الحقيقي للمنشأة حاليا و مستقبلا.

المطلب الثاني : طرق التقييم المقبولة للتشبيتات المعنوية.

تندرج الأساليب المقبولة لتقييم الأصول غير الملموسة ضمن ثلاث فئات عامة، و هي : الأساليب القائمة على السوق، و القائمة على التكلفة، و القائمة على الفوائد المالية المقدرة للماضي و المستقبل [1].

[1] المرجع السابق، ص ص 22-24.

3.2 أساليب تقييم المحلل المالي

و الجدير بالذكر أن المحلل المالي في حال توفرت السبل لتطبيق الطرق الثلاثة فانه سيختار قيمة السوق، و على أساس المعاملات المشابهة التي جرت أو تجري في نفس السوق. الصعوبة هنا تكمن في إيجاد سوق يتداول فيه نوع معين من الأصول غير الملموسة، وحتى إن وجد فان صفقات البيع و الشراء تنصب عادة على جزء صغير من المعاملة، و الجزء الأكبر منها تبقى تفاصيله في غاية السرية. من العوائق التي يمكن إن تضاف المواصفات التي يريدها كل متعامل يمكن أن تختلف كما يمكن أن تتفاوت مهارات التفاوض، أو حالة الاقتصاد ككل.

أما الأسلوب القائم على التكلفة مثل تكلفة الإبداع، أو تكلفة الاختراع، فانه يفترض وجود علاقة بين التكلفة و القيمة.أهم ما في هذا الأسلوب هو السهولة، إذ لا يعير أهمية للقيمة الزمنية للنقود مثلا.

أما أسلوب تقييم العوائد المالية المستقبلية أو المحققة، فمن الممكن تقسيمها إلى أربعة أقسام :

- ✓ رسملة العوائد.
- ✓ الأساليب القائمة على فارق الربح الإجمالي.
- ✓ الأساليب القائمة على فائض الأرباح.
- ✓ الأساليب القائمة على الإتاوات.

المطلب الثالث : التثبيتات المعنوية كعنصر يؤثر في القوائم المالية

بالنظر إلى مختلف مكونات التثبيتات المالية يمكن للمحلل المالي القيام بالقراءة التالية :

4.2 مصاريف التنمية القابلة للتثبيت :

مبدأ الحيطة يفضل اعتبار هذه المصاريف، تابعة للسنة المالية المعنية (وهذا ما أدى بالنظام المحاسبي المالي إلى اعتبار مصاريف البحث كمصاريف تحمل في كل سنة معنية)، يبقى أن مصاريف التطوير يمكن تثبيتها في الميزانية وفق شروط معينة كالنجاح الاقتصادي أو إمكانية فصلها عن المشاريع الأخرى. المشكلة أنه في بعض المؤسسات الكبرى و خاصة منها الصناعية يمكن أن يتجاوز المبلغ أرقام قياسية، و هنا يجب على المحلل المالي الحذر لصعوبة ربط هذه القيم بعوائد مقدرة مستقبلية، كذلك يجب التأكد من أن كل مشاريع التطوير تم تسجيلها، القديم منها و الجديد، كما أنه على المحلل المالي إلقاء نظرة معمقة على المشاريع

القديمة و كيفية تقييمها وهل فعلا استجابت للشروط التي حددها النظام المحاسبي لتسجيلها [1]، لكي تكون له نظرة على المشاريعى الجديدة و كذا قدرة المؤسسة على التقييم والتقدير.

الأهم من كل هذا أن المحلل المالي على دراية تامة بهامش الخطأ الكبير في تقييم هذا النوع من الاستثمارات على الرغم من تأثيرها المباشر على تضخيم النتيجة الصافية، لذلك إذا لم يجد العناصر الأساسية للتحليل و التقييم المتوفرة، فيمكن إن يعتبرها أصول وهمية [2]. يجد بنا ذكر انه في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتم تثبيت كل من مصاريف البحث و التطوير على حدى، كل ما يتعلق بها يمر إلى المصاريف.

5.2 برمجيات المعلوماتية و ما شابهها :

المشكلة تكمن في إنشاء البرمجيات من طرف المؤسسة، و طرق تثبيت بعض المصاريف المتعلقة بهذه العملية. على المحلل المالي التأكد من أن هذه المصاريف متعلقة فقط بعملية الإنتاج وليس مرحلة البحث. وبالتالي على المؤسسة أن تقدم بكل دقة مختلف المراحل التي أدت لإنتاج هذا الأصل، ليتم دراسته من قبل المحلل المالي (يجب التحكم في أنواع المصاريف، فمن السهل جدا إيجاد مصاريف الإعلام الآلي ضمن هذه المصاريف)[3].

يجب أن يتأكد المحلل المالي من أن الأصل جدول له اهتلاك على طول مدة الحماية الفكرية أو المدة المقدرة لاستعمال الأصل. و بالتالي فوجود أصل معنوي في الميزانية و لا يتم إرفاق قسط الاهتلاك أو المؤونة مدعاة للشك و يمكن اعتباره أصل وهمي[4].

6.2 الامتيازات و الحقوق المماثلة، البراءات و الرخص و العلامات :

يجد المحلل المالي صعوبة في هذا الحساب لعدة أسباب منها، أ، المحاسبة أعطت مجالا كبيرا للحرية في تقييم هذه الحسابات، كما أن للمحاسب تسجيل هذه العناصر في الحالتين، أما الشراء و هنا يمكن التقييم على أساس الفاتورة مما يسهل الأمر، و إما عن طريق الإنشاء، و هنا كل الصعوبة في التقييم خصوصا على المحلل الخارجي الذي لا يملك المعلومات الكافية كما تم ذكره في المطلب السابق. فالمؤسسات التي تحقق أرباحا عالية، و محاولة منها لتخفيض اثر الضرائب، ستمرر هذه المصاريف إلى حسابات النتائج، و تحملها

[1]Hubert de la Brusleie, Analyse financière, information financière, diagnostic et évaluation, 4ème Edition, Dunod, France, 2010, P 49.
[2]Idem
[3]Ibid., P 51.
[4]Ibid., P 52.

على السنة. أما المؤسسات التي على العكس تعاني من مشاكل في الربحية، فإنها ستمرر هذه الحسابات إلى الميزانية لكي ترفع من قيمة الأصول الصافية، و بالتالي ترفع من ملائتها[1].

على المحلل المالي و لحل هذه المعضلة الاعتماد على القطاع الاقتصادي، فمثلا لو كانت المؤسسة تابعة لقطاع الصناعات التكنولوجية، أ، النسيج، الويب أو العلامات الفاخرة، يمكن الاعتراف بالقيم الضخمة في هذا الحساب لكن إذا كانت المؤسسة في مجال لا يعتمد كثيرا على هذا الحساب فانه فان المبالغ الموجودة فيه مدعاة للشك و التحقيق.

في حالة إنشاء الأصل الغير ملموس في هذا الحساب فعلى المحلل المالي التأكد من وجود الوثائق اللازمة لذلك كبراءات الاختراع أو كل وثيقة تحمي قانونيا هذه القيمة المضافة الفكرية من مؤسسات معتمدة وطنيا ودوليا.

7.2 طرق تقدير شهرة المحل :

يحوي هذا عدة عناصر مجمعة في مبلغ واحد، هذا المبلغ هو سعر تم دفعه للمالك السابق، أما شهرة المحل المنشأة من طرف المؤسسة فإنها لا تظهر في الميزانية. و يمكن أن يتكون هذا الحساب من حقوق الإيجار، الزبائن، الاسم التجاري، الشهرة، المكان المتواجد به الأصل المعني ... الخ. الجدير بالذكر إن هذا الحسا ب لا يتم اهتلاكه لكن يمكن إن نجده مرفق بمؤونات.

عند قياس شهرة المحل نجد وجهتي نظر حول طبيعتها :

- ✓ اعتبار الشهرة موارد وظروف غير ملموسة ناتجة عن عوامل إيجابية مثل كفاءة المنشأة تؤدي إلى إعطاء المنشأة مزايا اقتصادية نسبية وتقاس عن طريق إيجاد الفرق بين سعر المنشأة القائمة والقيمة السوقية العادلة لصافي أصولها الملموسة وغير الملموسة الممكن تحديدها ذاتيا وهو أسلوب التقويم الشامل.
- ✓ اعتبار الشهرة بمثابة الأرباح المتوقعة الزائدة عن مستوى الربح العادي في المنشآت أو الأنشطة المماثلة وتسمى أسلوب تقويم الأرباح الزائدة.

[1] Ibid., 50.

المبحث الثالث : التثبيتات المعنوية كعنصر من عناصر أدوات التحليل المالي.

تعتبر مؤشرات التوزان المالي و التحليل باستخدام النسب من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي و في نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم و الأصول أي بحيث استحقاقية الخصوم طويلة الأجل تمول من طرف سيولة الأصول طويلة الأجل من بينها التثبيتات المعنوية و تبين دورها في مؤشرات التوازن المالي و التحليل بالنسب و سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول : التحليل الساكن .

المطلب الثاني : التحليل المتحرك (الديناميكي).

المطلب الثالث : التحليل بالنسب المالية.

المطلب الأول : التحليل الساكن .

1.3مؤشرات التوازن المالي :

و يتم تحليل السيولة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثل فيما يلي :

1.1.3 رأس مال العاملFR : هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول الثابتة أي الجاهزة لتمويل الأموال المتداولة و عليه فإن التوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا في تمويل الاستخدامات (الأصول الثابتة) عن طريق الموارد الثابتة.[1]

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية ، 2008، ص 161.

2.1.3 دور التثبيتات المعنوية في حساب رأس مال العامل : حيث يتمثل دور التثبيتات المعنوية في حساب رأس مال العامل من أعلى الميزانية لأنه أحد عناصر الأصول الثابتة بحيث يتمثل في الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأموال الثابتة جنبا إلى جنب مع التثبيتات المعنوية كما هو موضح في العلاقة التالية :

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ويكون هنا التوازن سهل التحقيق لأنه يخص العمليات التي تفوق السنة مثل التثبيتات المعنوية لأن الوقت يكون في صالح المؤسسة و بالتالي يسمح لها بتسديد الديون التي يصل تاريخ إستحقاقها.

3.1.3 التغيرات في حساب رأس مال العامل :يتغير حجم رأس مال العامل بين فترة و أخرى و يكون التغيير أحيانا بالزيادة و أحيانا أخرى بالنقصان و لابد للإدارة الواحد من دراسة هذه التغيرات و معرفة أسبابها و ذلك من أجل رسم خططها و سياستها المستقبلية و يمكن تلخيص الأسباب فيما يلي :[1]

ا/ أسباب نقص رأس مال العامل.

- ✓ نقص في الأموال الدائمة.
- ✓ استثمار في الأصول الثابتة الجديدة الغير ممولة من أموال دائمة جديدة للخسائر المتحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة.

ب/أسباب الزيادة في رأس المال.

- ✓ الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل،تكوين احتياطات).
- ✓ التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

4.1.3 حالات رأس المال العامل و تحليلها :

و تتمثل حالات رأس مال العامل في ما يلي :[2]

[1] سمير عبد العزيز، **مدخل في التحليل المالي و اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997، ص 332.

[2] بوزارة صفية، **تشخيص و تقييم المؤسسة العمومية في ظل الخوصصة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2001، ص 54.

ر م ع> 0 (أموال الدائمة أصول الثابتة أو الأموال المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل) هذا يعني أن تمول الأصول الثابتة بأموال الدائمة فيتحقق هامش الأمان المتمثل في رأس مال العامل كما يحدث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة مما تحصل المؤسسة على قدرة الوفاء.

رم ع=0 هذا يعني أن الأصول الثابتة = الأموال الدائمة و في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق قروض قصيرة الأجل و هذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل و تسترجع هذه الوضعية في الحالة الصعبة للمؤسسة.

رم ع< 0 هذا يعني الديون قصيرة الأجل من الأصول المتداولة أو الأصول الثابتة من الأصول الدائمة أي أن الأموال الثابتة مولت من الأموال الدائمة و جزء أخر من قروض قصيرة الأجل لكن هذه الوضعية لا تتيح أي هامش أمان لمقابلة المصاعب و هو ما يدل على عدم التوازن الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي خطورة الوضعية المالية.

5.1.3 إحتياجات رأس مال العامل B F R :يمكن تعريف إحتياج رأس مال العامل على أنها رأس المال العامل الأمثل أي جزء من الأموال الدائمة الممولة لجزء من الأصول المتداولة و الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري و تظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل.[1]

و يتم حساب احتياج رأس مال العامل كما يلي :

إحتياج رأس مال العامل =إحتياج التمويل – موارد التمويل

6.1.3 حالات احتياج رأس مال العامل : تتمثل في[2]

إ ر م ع > 0 تفسر هذه الحالة على أن دورة الاستغلال تحتاج إلى تمويل أكبر مما هو متوفر لديهما بمعنى أخر أن المؤسسة تحتاج إلى جزء من الدائمة لتغطية العجز و يحسب هذا الاحتياج بالفرق بين احتياجات التمويل و موارد التمويل.

إ ر م ع = 0 تساوي احتياجات التمويل مع موارد التمويل يجعل دورة الاستغلال مكتفية بحجم تمويلاتها و هي وضعية مثلى تبحث المؤسسة دوما للحصول عليها.

[1]Laurent Batsch, **Le diagnostic financier**, 3eme Edition, économique, Paris, 2000, p42.

[2] بوزارة صفية، **مرجع سابق**، ص 55.

إ ر م ع < 0 تفسر هذه الحالة على أنه احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل أي أن المؤسسة توفرت على قروض من دائنيها تفوق احتياجاتها الاستغلالية و هي وضعية لا يمكن الحكم عليها بالإيجاب أم السلب إلا بعد دراسة مجموعة من العناصر حول دوران عناصر الأصول.

7.1.3 الخزينة (TR) : تمثل فائض أو العجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و احتياجات رأس مال العامل بحيث يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الرئيسي في تسيير السيولة فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة و يتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.[1]

وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين :

الخزينة الصافية =الأموال الموظفة و غيرها من الأصول الجارية + أموال خزينة الأصول – أموال خزينة الخصوم

الخزينة الصافية= رأس مال العامل – احتياجات رأس مال العامل

و من خلال مقارنة رأس مال العامل مع احتياجات رأس مال العامل ينتج لدينا الحالات التالية :[2]

الخزينة موجبة : نلاحظ أن رأس مال العامل يفوق احتياجات رأس مال العامل و هذا يعني أن المؤسسة تملك رؤوس أموال دائمة إضافية لتغطية احتياجات رأس مال العامل.

الخزينة سالبة : في هذه الحالة رأس مال العامل أقل من احتياج رأس مال العامل و هذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجات كليا و في هذه الحالة عجز أي هناك تكاليف إضافية.

الخزينة مثلى : و في هذه الحالة يكون رأس مال العامل و احتياج رأس مال العامل متساويين و هذا يعني أن المؤسسة تتحكم جيدا في توازنها.

الحالات الممكنة للخزينة الصافية

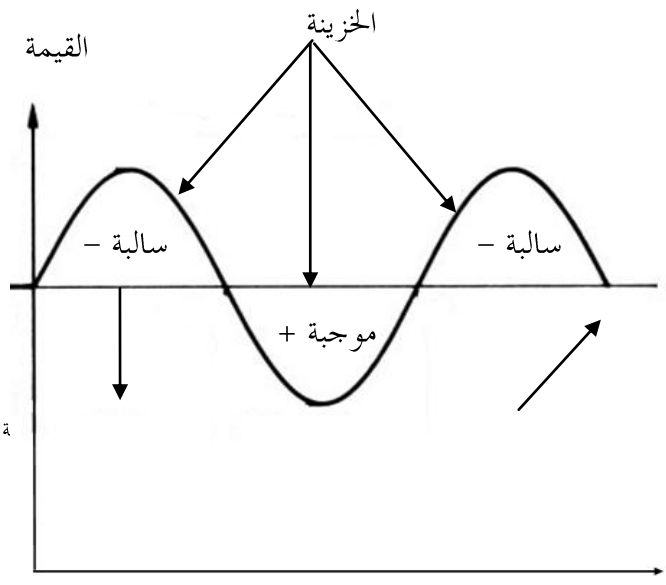

[1] ناصر داودي عدون، نوامر محمد فتحي، **دراسة حالات المالية**،

[2] مراد حمزة، ربحي أحمد،**دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي** علوم التسيير، الجزائر 2001/2010، ص 16-22.

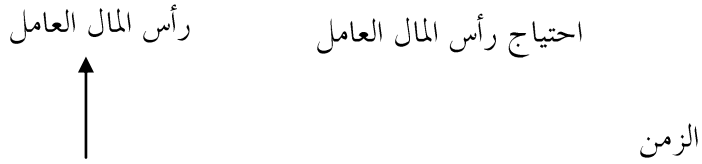

2.3تعريف المردودية :

نظرا لاهتمام الكثير من الاقتصاديين بالمردودية فقد وردت عدة تعاريف نعرضها كالأتي :

- ✓ كانسو بيير :[1] عرفها على أنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام الإمكانيات المادية و البشرية و المالية والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية :

المردودية = النتيجة / الوسائل (الإمكانيات)

- ✓ بوشبيير :[2] على أنها العلاقة بين الناتج و رأس المال اللازم من أجل الحصول على النتائج و قد عبر عنها على النحو التالي :

المردودية = النتيجة / رأس مال العامل المستغل

- ✓ برنار كولاس : قدرة المؤسسة على تحقيق الوفرة النقدية .بمعنى تحقيق وفرة من الأرباح.[3]

1.2.3 أنواع المردودية :

توجد عدة أنواع أهمها :

أ/ المردودية المالية :

تعتبر المردودية المالية من أهم المعطيات لقياس مدى قوة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها و تطويريها و بالتالي ضمان التمويل الذاتي و كذا تمكن المؤسسة من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه و تعرف بالعلاقة التالية :

---

[1]Pirre Consoi ,**LeGestion Financière de l'entreprise**,7éme édition,DVNO,1985, p 133.

[2]P.Paucher, **Mesure de la Performancefinancière de l'entreprise** ,OP, Alger ;1993,p 27.

[3]Bernard Colasse ,**Lacomptabilitéde l'entreprise**, Analyseprévision et contrôle,3éme Edition, DUNOD ,Paris ,1982 ,p 21.

المردودية المالية : النتيجة الصافية / رأس المال الخاص

وهذه النسبة تعبر عن الربح الصافي الذي يتحصل عليه المساهمون في الشركة بالدينار و يستثمرونه فيها.

ب/ **المردودية الاقتصادية :**

تعرف المردودية الاقتصادية "حسب جين بيير جوبار"

بأنها هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية للمؤسسة و مجموع رؤوس أموال المستعملة للحصول عليها ، فهي تعبر عن الفائدة في استعمال الموارد الثابتة لجلب الأرباح بغض النظر عن طريق التمويل لهذه الموارد.

و يعبر عنها بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = النتيجة الاقتصادية /الأصول الاقتصادية

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج بأن المردودية الاقتصادية تمثل مردودية المال رؤوس الأموال المستثمرة في المؤسسة بدون أي اختلاف في نوعية هذه الأموال سواء كانت خاصة أو أجنبية كما يمكن القول بأنها تخص عنصرين هما :

النتيجة الاقتصادية و التي يمكن التعبير عنها الربح قبل الضريبة و المصاريف المالية(الفوائد) – النتيجة الاقتصادية = النتيجة الصافية (ح/889) – فوائد مالية (ح / 65).

الأموال الاقتصادية = الاستثمارات ثابتة منها التثبيتات المعنوية – نقديات + احتياجات رأس مال العامل.

أو تساوي = الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل .

المطلب الثاني : التحليل الديناميكي

2.3 تعريف الموارد و الاستخدامات (التمويل) :

هو جدول يوضح الاستخدامات الجديدة للدورة ، بمعنى احتياجات التمويل الناشئ خلال تلك الدورة ووسائل التمويل المستخدمة.[1]

ولقد جاء جدول التمويل ليتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي و ذلك من خلال تحديد التدفقات المالية تبين كل من الموارد و الاستخدامات و اعتمادا على تحديد الفرق بين ميزانيتين وظيفيتين لسنتين متتاليتين و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

التغيير في رأس مال العامل = التغيير في احتياجات رأس مال العامل + التغيير في الخزينة.

1.2.3 مضمون جدول التمويل :

و هو يتكون من جزئيين لكن سوف نتطرق للجزء الأول فقط لأنه يحتوي على عنصر التثبيتات المعنوية و هو كما يلي : [2]

أ/ الموارد الدائمة : و تتمثل عناصر الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة و نهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين) و يكون للتثبيتات المعنوية تأثير فيها.

ب/ القدرة على التمويل الذاتي : النتيجة الصافية + الاهتلاكات و المؤونات + القيمة الباقية للاستثمار المتنازل عليه –إيرادات التنازل عن الاستثمار – إعانات محصلة الاستثمارات.

ج/ التنازل عن الاستثمار : و تتمثل في التنازل عن الاستثمارات منها التثبيتات المعنوية و ذلك لرفع موارد المؤسسة.

مضمون الجزء الأول من جدول التمويل يمكن إيجازه في :

الاستخدامات	الموارد
حيازة استثمارات جديدة استثمارات (ماديه معنوية ، مالية) مصاريف موزعة على عدة سنوات تسديد ديون بنكية و مالية. تخفيض في الأموال الخاصة	القدرة على التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الثابتة الزيادة في رأس مال الخاص الزيادة في الديون المالية
إجمالي الاستخدامات	إجمالي الموارد

[1] Georges Depallens, Jen Pierre Jjbjrd, **Gestion Financière**, 10éme Edition, Sirey Edition, Paris1990, P353.

[2] يوسف قريشي، إلياس بن سام ، **مرجع سابق** ،ص 110.

رصيد دائن التغيير رأس مال العامل مصادر صافية	رصيد مدين التغيير في ر.م.ع استخدامات صافية

Source : Pierreconso, Farovkhemiu, **Gestion Financière d'entreprise**, 10 ème Edition, Paris, 2002, P265.

2.2.3 أهمية جدول التمويل : يمثل جدول التمويل وثيقة تحليل هامة و أداة تسيريه رقابية لأنه يبين مايلي :[1]

- ✓العمليات التي تساهم في تغيير الذمة المالية للمؤسسة.
- ✓وسائل التمويل الجديدة سواء داخلية أو خارجية.
- ✓لها دور أساسي في معرفة مصادر التمويل المختلفة و طرق استعمالها.
- ✓وجود التثبيتات المعنوية كعنصر أساسي للتمويل في نفس المجموعة مع الاستخدامات الثابتة.
- ✓كما أن نسبة الاعتراف به من طرف المحلل المالي كما عرضنا في المبحث الثاني، و بالتالي و بعد دراسة جدول التمويل تبين لنا أن التثبيتات المعنوية يمكن أن تستهلك كباقي عناصر الموارد المتاحة و بذلك على المحلل المالي التأكد من المبالغ.

3.3جدول تدفقات الخزينة :

تعد كشوفات تدفقات الأموال كوسيلة تحليلية لدراسة و متابعة حركة التغيرات التي حصلت في أموال المؤسسة في الفترة الحالية و السابقة أي بمعنى حصر تلك التغيرات التي تعتبر بمثابة استخداما للأموال، و تلك التي مفيدة جدا للإدارة المالية في دراسة حركة الأموال التي حصلت في الفترات الماضية.[2]

1.3.3شكل جدول تدفقات الخزينة :

عمليات الاستغلال	
القدرة على التمويل الذاتي	
التغير في رأس المال	
تدفق خزينة الاستغلال	

[1] Jestte Peyard, **Analyse Financiere**, 8éme Edition vuibert, Paris, 1999, P 71.

[2] سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 138.

عمليات الاستغلال	
شراء الاستثمار التنازل عن الاستثمار تدفق خزينة الاستثمار عمليات التمويل الزيادة في رأس المال أرباح أسهم موزعة قروض جديدة	
تدفق خزينة التمويل	
تدفق الخزينة الإجمالية	

Source Pierre Panchere, **Mesure de la performance Financiere d'enterprise**, opu Alger, 1993, p 125.

2.3.3 المعلومات المقدمة في قائمة التدفق النقدي :

تقسم إلى :

- ✓ تشغيلية
- ✓ استثمارية
- ✓ تمويلية

لكن سوف نتطرق إلى الاستثمارية فقط لأنها تحتوي على التثبيتات المعنوية.

أ/ التدفق النقدي في الأنشطة الاستثمارية :

وتتمثل في عمليات تسديد الأموال من أجل اقتناء استثمار و تحصيل الأموال عن طريق التنازل عن التثبيتات كالتثبيتات المعنوية لأنها تعتبر أصول طويلة الأجل.

ويتم دراسة البنود على النحو التالي :[1]

ب/ مصادر التدفق النقدي الاستثماري :

و تشمل المقبوضات النقدية التي تحصل عليها المؤسسة من بيع الأصول الثابتة أو المستعملة أو من بيع استثمارات طويلة الأجل.

ج/ استخدامات التدفق النقدي الاستثماري : و تشمل المدفوعات النقدية التي تنفقها المؤسسة في شراء الأصول الثابتة كالتثبيتات المعنوية أو في شراء استثمارات طويلة الأجل.

المطلب الثالث : التحليل بالنسب المالية

4.3 تعريف النسب المالية :

هي عبارة عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية و ذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار.[2]

5.3 أنواع النسب المالية :

1.5.3 نسب الهيكلة :[3] هي النسب التي تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الأموال و الخصوم و من عناصر الميزانية المالية يمكن استنتاج عدة أنواع من نسب الهيكلة و سنتطرق إلى من يدخل ضمن التثبيتات المعنوية.

أ/ نسبة القابلية للتسديد :

وتحسب بالعلاقة التالية : **مجموع الديون / مجموع الأصول.**

ومنه فإن من خلال مجموع الأصول تكون التثبيتات المعنوية أحد أصوله بحيث كلما كانت التثبيتات المعنوية اكبر سيولة فإنها تساعد المؤسسة في تسديد الديون و تكون المؤسسة في وضعية صحيحة و العكس صحيح و تحسب نسبة التثبيتات وفق العلاقة التالية :

مج الديون/التثبيتات المعنوية

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ، 2006، ص 167.

[2] سمير عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص 229.

[3] منير شاكر و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات** ، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص 54.

ب/ نسبة التمويل الدائم :

و تحسب وفق العلاقة التالية :

مجموع الأموال الدائمة / مجموع الأصول الثابتة

و منه يمكن استنتاج نسبة التثبيتات المعنوية و فق ما يلي :

مجموع الأموال الدائمة/ التثبيتات المعنوية

ج/ نسبة التمويل الذاتي (الخاص) :

و تحسب وفق العلاقة التالية :

مجموع الأموال الخاصة / مجموع الأصول الثابتة

من خلالها تأخذ نسبة تطور التثبيتات المعنوية ومدى الاعتماد على سيولتها في تمويليها.

الهدف من حساب نسبة الهيكلة :

هي الأكثر تداولا لأنها تستعمل في الكشف عن حجم الديون طويلة الأجل و مدى مساهمتها في تكوين رأس المال أي تعطي نظرة عامة حول الوضع المالي للمؤسسة و مستقبلها و دور التثبيتات كأخر عناصر الميزانية.

2.5.3نسبة النشاط :

و هي تعرف بنسبة التغيير و هي مكملة لنسبة الهيكلة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل و ذلك بأخذ بعين الاعتبار دوران بعض عناصر الميزانية منها الأصول الثابتة التي تدخل ضمنها التثبيتات المعنوية وتتمثل في نسبتان هما :[1]

أ/ معدل دوران الأصول :

تعد هذه النسبة من النسب المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأموال المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة كعنصر للتثبيتات المعنوية :

و تحسب وفق العلاقة التالية :

[1] خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي**، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، 2006، ص 60.

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

و تستنتج منه علاقة معدل دوران التثبيتات المعنوية :

رقم الأعمال / التثبيتات المعنوية

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة و يمكن مقارنة النسب المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

- ✓ إذا كان معدل التثبيتات المعنوية في المؤسسة أكبر من معدل القطاع كان هذا يعني أن المؤسسة تعمل تقريبا مع مستوى طاقتها العاملة بمعنى لا يمكن زيادة في حجم النشاط دون الزيادة في رأس مال العامل يرفع التثبيتات المعنوية المستمر.
- ✓ أما إذا كان معدل التثبيتات المعنوية منخفض مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أموال غير مستقلة أي هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

تستعمل لقياس نشاط أموال المؤسسة أي سرعتها في التحول إلى سيولة و التثبيتات المعنوية تحتل الدرجة الأولى في سرعان تحويلها إلى سيولة.

خاتمة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى التحليل المالي للتثبيتات المعنوية و مدى صعوبة الإفصاح عنها، وتعد محدودية أو توافر المعلومة المحاسبية بين المستثمرين وصانعي القرار من خارج المؤسسة سببا رئيسيا في صعوبة اتخاذ القرار مما يؤثر على عملية التحليل و القراءة المالية للتثبيتات المعنوية. و تختلف و تتعدد كيفيات قراءة التثبيتات المعنوية ماليا حسب طبيعتها و صفتها داخل المؤسسة. كما تعتبر التثبيتات المعنوية عنصر من عناصر أدوات التحليل المالي، تؤثر في رأس المال العامل، خزينة و مردودية المؤسسة، و مختلف عناصر ميزانية المنشأة.

تبين أن صعوبة الإفصاح عن التثبيتات المعنوية ولدت صعوبة في تقييمها و تحليلها و معرفة مدى تعبير قيمها عن قيمتها الحقيقية و منافعها المستقبلية.

يحاول المحلل المالي في كل مرة التحقيق في وفاء قيم التثبيتات للمعايير المحاسبية المتبعة، إضافة إلى التأكد من أحقية التثبيتات المعنوية بالاعتراف في الميزانية. ثم من خلال إدراجها في مجموع التثبيتات، يحاول المحلل المالي تطبيق مختلف الميكانزمات المتبعة في دراسة الصحة المالية للمؤسسة.

تمهيد :

أدركت الجزائر أن تطورها الاقتصادي مرهون بدرجة تطور إنتاجية مؤسساتها الاقتصادية، لذلك فقد انتهجت من خلال إصلاحاتها الاقتصادية سنة **1988**، الخاصة بالمؤسسات العمومية الاقتصادية إلى تغيير إدارتها إلى إدارة تحكمها القوانين التجارية، و من بين هذه المؤسسات الرائدة في السوق نجد مؤسسة الأغطية النسيجية لولاية تيسمسيلت فهذه المؤسسة التي تعرضت عبر مراحل مختلفة إلى تغيرات ملحوظة ناتجة عن الإصلاحات السياسية و الاقتصادية التي كان لها الأثر البالغ في تعديل المنظومة القانونية السارية على قطاع العمل في الجزائر.

و لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : نظرة عامة لمؤسسة المنسوجات الجزائرية.

المبحث الثاني : تقديم المعطيات وتحليلها.

المبحث الأول : نظرة عامة للمؤسسة الجزائرية للمنسوجات (TEXALG)

يشمل هذا المبحث تعريف بمؤسسة الجزائرية للمنسوجات كبداية سنقوم بإعطاء نظرة عامة عن المؤسسة، وبشيء من التحليل سنحاول دراسة الهيكل التنظيمي و هذا بتقديم جميع المديريات و المصالح، و سنقوم بالتركيز على مديرية المالية و المحاسبة لأنها العمود الفقري للمؤسسة. ولهذا تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب كما يلي :

المطلب الأول : تقديم مؤسسة الجزائرية للمنسوجات.

المطلب الثاني : نشاط المؤسسة.

المطلب الثالث : تحليل هيكل الوظيفي للمؤسسة.

المطلب الأول : تقديم مؤسسة المنسوجات الجزائرية

1.1 نشأة المؤسسة : [1]

أنشأت شركة صناعة الأغطية النسيجية بتيسمسيلت (TCAFOS) بموجب القرار رقم 02 لمجلس الصندوق الوطني القابض للصناعات النسيجية التحولي، المنعقد بتاريخ 09 نوفمبر 1997 وذلك إثر حل الشركة الأم COUVERTEX وهي شركة ذات الأسهم و التي أنشأت بدورها بتاريخ 20 جانفي 1987 بموجب القرار المذكور أعلاه تقرر إنشاء أربع مؤسسات فرعية والتي كانت تابعة للمؤسسة الأم نذكرها فمايلي :

- ✓ شركة فيتال باب الزوار ولاية الجزائر.
- ✓ شركة صافيلكو عين جاسر ولاية باتنة.
- ✓ مؤسسة مانيفتال ولاية تلمسان.

وفي بداية 2012 تم إعادة إدماج و أصبحت المؤسسة الأم الجزائرية (COUVERTEX) كانت سابقا تدمج 17وحدة بدلا من هذه الشركات الثلاث ومن بين هذه الوحدات مركب تكسالج

[1] القانون الأساسي لمؤسسة المنسوجات الجزائرية، شركة ذات الأسهم، الصندوق الوطني القابض للصناعات النسيجية، قرار2، بتاريخ 1987/11/9

(TEXALG) الذي كان سابقا يسمى SOFACT بناءا على العقد رقم 636 من سجل العقود الإدارية لسنة 2011

2.1 تعريف مؤسسة المنسوجات الجزائرية : [1]

هي شركة الأغطية نسيجية بتيسمسيلت ذات أسهم رأس مالها **500.0000.000** دج و 200 سهم، فهي شركة فرعية منبثقة عن وحدات الإنتاج للشركة العمومية الاقتصادية كوفرت القابض للصناعة، بحيث تقع في الشمال الشرقي لمدينة تيسمسيلت بحيث تبعد عنها بحوالي 1كم و هذا ما جعل موقعها إستراتيجي حيث تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب 10 هكتار و 3 ارات وتبلغ المساحة المغطىات 5.3 هكتار أين توجد الورشات و المخازن و المرافق الاجتماعية و الإدارية.

3.1 البطاقة التقنية للمؤسسة :[2]

المؤسسة : المنسوجات الجزائرية بتيسمسيلت.

تاريخ الإنشاء : 10/جانفي/2012.

المساحة الكلية : 10 هكتارات و 3 ارات.

المساحة المغطاة : 5.3 هكتار أين توجد الورشات و المخازن و المرافق الاجتماعية و الإدارة.

رقم السجل التجاري : 98B07002021.

رقم الضمان الاجتماعي : 3832463057.

الطاقة الإنتاجية السنوية : 1000000 غطاء و 2000 طن من الخيط الخشن إلا أن النتاج الحالي لا يتعدى 450000 غطاء سنويا، لكون المؤسسة لا تعمل إلا بفوجين عوض ثلاث أفواج حسب ما صرح به نائب رئيس المديرية.

---

[1] بواس رابح، مدير المحاسبة و المالية، **تعريف المؤسسة**، يوم 2017/4/17، (مقابلة شخصية).

[2] تقرير رئيس الجمعية العامة لمؤسسة تكسالج، **بطاقة تقنية للمؤسسة**،2012/12/31، حفظ الوثيقة في مصلحة المستخدمين.

عدد العمال : 442 عامل وعاملة في مختلف المناصب.

المطلب الثاني : النشاط المؤسسة

إن نشاط أي مؤسسة يتوقف عن إمكانياتها المادية و البشرية و قدرتها على توفير مصادر الدخل اللازم لتمويل احتياطاتها، هكذا فان مؤسسة TEXALG حققت اكتفاء من حيث التمويل إذ بات مصدر دخلها و إيرادات مبيعات منتجاتها كما انه استغنت عن المصادر الخارجية للتمويل كالقروض البنكية.

4.1 نشاط المؤسسة :[1]

تختص المؤسسة في إنتاج و تسويق الأغطية المصنوعة محليا من مادة الاكريليك المستوردة من عدة دول أهمها تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، اندونيسيا، كما تنتج المؤسسة الخيوط الغليظة التي تباع في الغالب في القطاع الخاص بالنسيج التقليدي، للإشارة فان مادة الاكريليك مشتقة من البترول و هي سهلة الاشتعال كما أن سعرها يتغير بتغير سعر النفط.ويمكن تقسيم نشاطها حسب المجال كالأتي :

1.4.1 المجال الاجتماعي :

- ✓ استغلال كل الوسائل المتوفرة على مستوى المؤسسة للمحافظة على صحة العمال و نظافة المحيط إثناء العملية الإنتاجية.
- ✓ تقديم تحفيزات مالية للعمال عند تحقيقهم للنتاج المبرمج بنسبة تفوق **20** بالمائة.
- ✓ توفير بعض الخدمات للعمال كالنقل، العيادة الطبية، و منحهم علاوة بعد غلق المطعم.
- ✓ منح سلفيات للعمال عند الحاجة إليها و كذا منح علاوة الخبرة المهنية.

2.4.1 المجال الاقتصادي :

[1] مصلحة المستخدمين، **مجال نشاط المؤسسة**،2012/12/31، حفظ الوثيقة في مدرية الموارد البشرية.

- ✓ توفير المبالغ المالية اللازمة لشراء متطلبات الإنتاج و ضمان استمراره.
- ✓ مراقبة المخزون باستمرار خاصة قطاع الغيار لمواجهة أي طارئ.
- ✓ استغلال اكبر قدر ممكن من الطاقات الإنتاجية المتوفرة.
- ✓ توزيع جزء من الأرباح المحققة على العمال.

الهيكل التنظيمي لمؤسسة المنسوجات الجزائرية

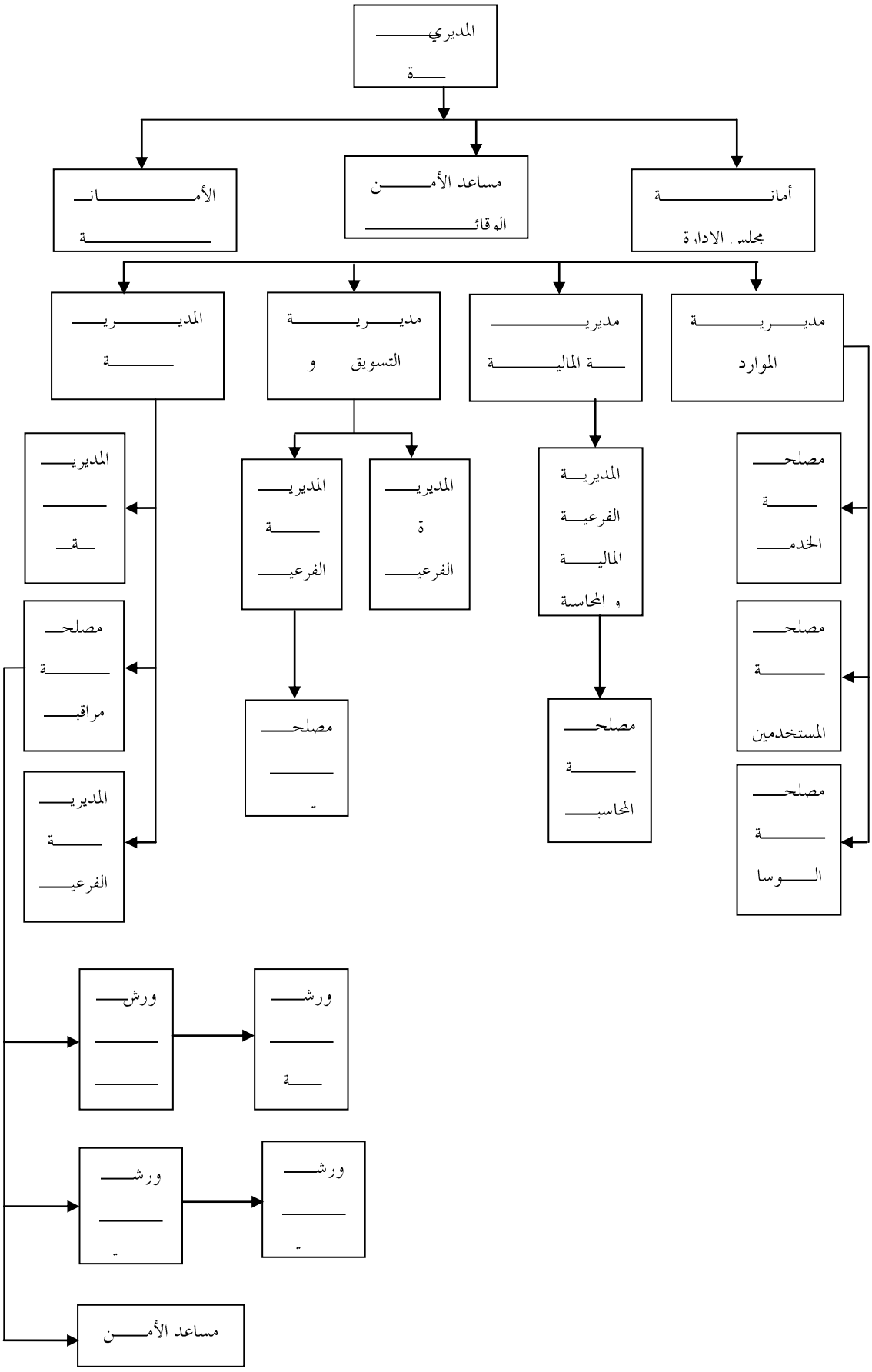

المطلب الثالث : التحليل الوظيفي للهيكل التنظيمي للمؤسسة

اعتمدت المؤسسة هيكلا تنظيميا يتناسب مع طبيعة و حجم أنشطتها إذ يترأس هيكلها التنظيمي الرئيس المدير العام يشرف على قسم المنازعات القضائية و أمانة مجلس إدارة المؤسسة و على مصلحة الأمن الوقائي، كما يقوم بعملية المراقبة و التنسيق بين مختلف المديريات المكونة للمؤسسة المتمثلة في : [1]

- ✓ مديرية الصيانة و الإنتاج.
- ✓ مديرية الموارد البشرية.
- ✓ مديرية التجارة و التسويق.
- ✓ مديرية المالية و المحاسبة.

لقد تم انجاز مشروع إعادة تنظيم الهيكل العام للمؤسسة من قبل المركز الوطني للصناعة الجلدية و النسيجية بولاية بومرداس و لكن لم يتم العمل به نظرا لعدم تماشيه مع طبيعة نشاط المؤسسة، كما أن مسيريها فظلوا الإبقاء على الهيكل التنظيمي السابق.

5.1 دراسة القسم الإداري و المالي للمؤسسة :

1.5.1 المديرية العامة : يترأسها المدير العام و هو المسير الرئيسي الأول للمؤسسة، توجد تحت سلطت مختلف الهيئات الإدارية إذ ترسل له بانتظام تقارير كتابية و شفوية حول سير نشاطها كما يقوم بزيارة يومية للورشات الإنتاجية يسهر المدير العام على ضمان تطبيق البرنامج السنوي المسطر بأكبر نسبة ممكنة بالنقاش و التباحث بينه و بين إطارات المؤسسة.

2.5.1 مجلس الإدارة : يتكون مجلس الإدارة من أعضاء استثماريين يلجا إليهم مسير المؤسسة كلما ادعت الضرورة لذلك حيث يطرح عليهم جدول أعمال مسطر مسبقا في جلسة تنعقد باستدعاء من المسير بالمقر الاجتماعي للمؤسسة.

3.5.1 أمانة مجلس الإدارة : تقوم بالاتصال مع رئيس مجلس الإدارة و مختلف الهيئات الإدارة و ذلك لتحفيز ملف الجلسة المراد انعقادها، لذلك فهي تقوم بجمع الوثائق اللازمة التي تحضرها كل هيئة حسب اختصاصها لتناقش في الجلسة كما تقوم بالجزاءات التالية : تحرير الاستدعاء-إشعار أعضاء مجلس الإدارة

[1] سي بوح محمد،رئيس مصلحة المستخدمين، **التحليل الوظيفي للهيكل التنظيمي للمؤسسة**، يوم 2017/04/18، (مقابلة شخصية).

بتاريخ انعقاد الجلسة و جدول الأعمال-تعتبر أمانة المجلس مركز الاستعلام عن محور الجلسات من طرف الأعضاء.

4.5.1 مديرية المالية و المحاسبة : تعتبر مديرية المالية و المحاسبة أهم الركائز التي تقوم عليها المؤسسة، فهي المسؤولة عن تقييم نشاطها كما أنها تسهر على تسجيل و مراقبة كل العمليات الحسابية و المالية التي تقوم بها المؤسسة لا سيما فواتير البيع و اليومية و كل الفواتير المحررة في نفس اليوم تجمع أو بالأحرى تدون في قائمة bordereau des ventes بالنسبة لهذه المديرية فان المصلحة الوحيدة التي لها وجود فعلي هي مصلحة المحاسبة العامة أما مصلحة المالية و مصلحة المحاسبة التحليلية فوجودها بالاسم فقط، فلمصلحة المحاسبة العامة هذه ادوار أساسية منها :

تقوم بتسجيل المعلومات المتعلقة بنشاط مختلف الأقسام و المصالح.

تقوم هذه المصلحة بتحديد النتيجة العامة لمدة محددة من نشاط سنة، تحيط هذه المصلحة بمختلف جوانب المؤسسة القانونية و المالية، إذ تستغل معطياتها بالدرجة الأولى من طرف المسير الرئيسي للمؤسسة، المتعاملين و حتى العمال.

أ/ **مصلحة المحاسبة العامة** : كما سبق و أن ذكرنا فان لهذه المصلحة عدة ادوار أساسية فهي :

تقوم بتسجيل كل المعلومات المتعلقة بنشاط مختلف الأقسام و المصالح، كما تؤسس هذه المصلحة عدة علاقات مع المتعاملين مع المؤسسة مثل البنوك الموردون، الزبائن.

- ✓ تقوم هذه المصلحة بتحديد النتيجة العامة لمدة محددة من نشاط المؤسسة.
- ✓ تهدف المحاسبة العامة لاستخراج النتائج العامة الاجتماعية للسنة كما تقوم بتحديد الميزانية الختامية.
- ✓ تحيط هذه المصلحة بمختلف جوانب المؤسسة القانونية و المالية.

تعتمد المؤسسة على برنامج خاص للقيام بنشاطها بشكل ألي، تنطوي هذه المصلحة على عدة أقسام نذكرها فيما يلي :

قسم الزبائن، قسم المبيعات الآجلة و الفورية، قسم الموردين.

ب/ مصلحة المالية : تتمثل مهام هذه المصلحة في التفاوض و إعداد برامج لتمويل المؤسسة، والإشراف على تنفيذها و تتمثل المهمة الرئيسية لهذه المصلحة في إدارة و تسيير الخزينة فوجودها نظري أما عمليا فلا وجود لها.

5.5.1 مديرية الصيانة و الإنتاج : تلعب مديرية الصيانة دورا لا غنى عنه في النشاط اليومي للمؤسسة إذ تقوم بتصليح أي عطب من شانه أن يعيق العملية الإنتاجية كما أنها تبدي رأيها فيما يخص تحديد المعدات القديمة و اقتناء آلات جديدة.

ا/مكتب الدراسات : يقوم بدراسة كل ما يدخل في مجال تصليح الآلات و تحديد سبب العطل و طرق استعمال التجهيزات الجديدة.

ب/مصلحة الصيانة : تشرف على مراقبة عمال الصيانة بما فيهم المختصون بالميكانيك، التنظيف .....الخ

ج/مصلحة الكهرباء : تتدخل حين ما يتعلق الأمر بعطب كهربائي.

د/مصلحة التصنيع : تقوم بصناعة بعض قطع الغيار.

ه/مصلحة معالجة المياه : تربطها علاقة بورشة الصباغة، تختص بتسخين المياه، اظافة المواد الكيماوية، معالجة المياه القذرة قبل تصريفها.

و/مصلحة البرمجة : يمكن دور هذه المصلحة في تقدير كمية المواد الأولية التي تدخل إلى الإنتاج المحدد وفق البرنامج السنوي للمؤسسة، و الذي يتم تطبيقه باتفاق مع مديرية التجارة و مصلحة مراقبة الجودة و النوعية.

ي/مصلحة مراقبة الجودة و النوعية : تقوم بعملها أثناء و بعد عملية الإنتاج فهي تضم مخابر و رشات متعددة.

6.1 دراسة القسم الإنتاجي و التجاري للمؤسسة : يضم هذا القسم مديريتين نشاطهما متكامل، هما المديرية التقنية و مديرية التسويق و التجارة.

1.6.1 المديرية التقنية : سنتطرق عند دراسة المديرية إلى مستويين: يشمل المصالح التقنية و المديرية الفرعية التي

تشرف على مراقبة سير العملية الإنتاجية، و المستوى الثاني الورشات التي تقوم بعميلة الإنتاج.

أ/ **المديرية الفرعية للتموين** : يعمل بهذه المديرية 15 عاملا منهم المدير الفرعي و رئيس مصلحتين، تتفرع هذه المديرية بدورها إلى مصلحتين هما :

ب/ مصلحة الشراء : مسؤولة عن عملية شراء المواد الأولية و الاستهلاكية و القطع اللازمة للعملية الإنتاجية، إذ تقوم بعد تحضير البرنامج السنوي و متطلبات الاستهلاك.

ج/**مصلحة تسيير المخزون** : يكون عملها على مستوى المخازن إذ تقوم بالإجراءات التالية: حساب كميات المواد الداخلة إلى المخازن، مراقبة نوعية المواد المقتناة، تحرير وصل الاستلام و مراقبة الفواتير، تحرير سند لخراج السلع من المخازن.

د/ مصلحة الفرعية للصيانة : يعمل بها **62** عاملا منهم رئيس المديرية الفرعية و **05** رؤساء مصالح، تلعب هذه المديرية دورا لا غنى عنه في النشاط اليومي للمؤسسة إذ تقوم بتصليح أي عطب من شانه أن يعيق العملية الإنتاجية، كما أنها تبدي رأيها فيما يخص تجديد المعدات القديمة و اقتناء الآلات الجديدة: مكتب الدراسات، مصلحة الصيانة، مصلحة الكهرباء، مصلحة التصنيع، مصلحة معالجة المياه، مصلحة مراقبة الجودة و النوعية، مصلحة البرمجة.

2.6.1 مديرية التسويق و التجارة : يأتي دور هذه المديرية بعد أخر مرحلة من الإنتاج أي الإتقان والتغليف

و هي تنقسم إلى مديريتين فرعيتين هما : المديرية الفرعية للتسويق و المديرية الفرعية للتجارة.

3.6.1 مديرية الموارد البشرية : تعد مديرية الموارد البشرية مسؤولة عن متابعة النشاطات اليومية للمؤسسة إذ تطلع هذه المديرية لمهام كثيفة و معقدة نظرا لعدد العمال الكبير الذي تتعامل معه فعلى مؤسسة صوفاكت تقوم بتسيير ملفات **265** عاملا و هي تتوفر على مجموعة من الدفاتر و السجلات الرسمية التي يلتزم بها المستخدمون.

المبحث الثاني : تقديم المعطيات و تحليلها

تعمل مؤسسة TEXALG ضمن ميزانيتها العديد من عناصر التثبيتات المعنوية كحساب فارق الشراء رغم أنها اندمجت إلى مؤسسة COUVERT سنة 2012 ولا تحتوي إلا على حساب واحد 204 برمجيات المعلومات و مشابهها بحيث تناولنا في هذا المبحث ثلاث مطالب هي :

المطلب الأول : تقديم برمجيات المعلومات في مؤسسة.

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية لبرمجيات المعلومات.

المطلب الثالث : إسقاط الحالة على مبادئ المحاسبة المالية وتفسيرها.

المطلب الأول : تقديم برمجيات المعلومات المتواجدة بالمؤسسة

1.2 تعريف برنامج (wsysscf) : هو برنامج لتسيير النظم المحاسبي و المالي أنشأ سنة 2009 من طرف شركة EGC للإعلام ألي التي أنشأت سنة 1988.

2.2 كيفية إكتساب المؤسسة للبرنامج : تم شراء حقوق استعماله من طرف المؤسسة TEXMAC و تحويله إلى مؤسسة المنسوجات الجزائرية TEXALG بحيث سجل ضمن ميزانيتها بتكاليف تركيبها التي قدرة ب 61.000.00 دج المتضمن في الفتور رقم841 الظاهرة في لملحق رقم (1)

3.2 مهام البرنامج :

تتمثل مهام البرنامج في ما يلي :

- ✓ يقوم بتسجيل العمليات الحسابية وفق قيود محاسبية.
- ✓ إظهار مختلف الدفاتر المحاسبية لكل حساب.
- ✓ إظهار الميزانية المحاسبية ومختلف القوائم المالية.

- ✓ إظهار الميزانية الجبائية.
- ✓ يقوم بالتحليل المالي.
- ✓ تحويل المعطيات إلى برنامج EXCEL لتسهيل التعامل مع البيانات.

4.2 مصدر الاعتراف بالبرمجيات ضمن ميزانية المؤسسة :

تم ظهور البرمجيات ضمن ميزانية المؤسسة طبقا للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المتضمن لنظام المحاسبي المالي فقرة رقم 2 "أي أصل قابل لتحديد غير نقدي و غير مادي مراقب و مستعمل في إطار أنشطة المؤسسة مثل برامج المعلوماتية ... إلخ" الصادرة ب 2009/30/25 الصفحة 8.

المطلب الثاني : المعالجة المحاسبية للبرمجيات

5.2 تسجيل المحاسبي للبرمجيات المعلومات و ما شابهها : قامت مؤسسة TEXALG بتسديد تكاليف تركيب برنامج wsyssc في 2010/7/11 التي قدرة ب : 61000.00دج نقدا مع العلم أن تكاليف الشراء تحملتها المؤسسة TEXMACO بتصريح من المدير المالي.

		11/07/2012		
204		برمجيات المعلومات و ما شابهها	**61.000.00**	
	53	الصندوق		**61.000.00**
		تسجيل تكاليف برمجيات المعلومات و ما شابهها		

2.5.2 تسجيل إهتلاك برمجيات المعلومات :

تسجيل أقساط الإهتلاك من سنة 2012 إلى 2014 بحيث مدة الإهتلاك تقدر ب خمسة سنوات مع العلم أنه تم إحتساب القسط منذ سنتين السابقتين و أصبح بقيمة 360000دج.

يتم حساب قيمة الأقساط بالعلاقة التالية :

التكلفة الأصلية : 61.000.00

العمر الإنتاجي : 5 سنوات، معدل الإهتلاك : 5/100=20 %

قسط الإهلاك السنوي : 61.000.00*20=12.200.00دج

أ/تسجيل قسط 2012 : مجموع الأقساط المتبقية *معدل الإهتلاك المتبقي

العمر المتبقي : 3 سنوات، معدل الإهتلاك : 3/100=33.333%

36.600.00*33.333=12.200.00دج.

أ – تسجيل قسط 2012 :

		2012/12/31		
681		مخصصات الإهتلاك و المؤونات	**12.200.00**	
	2804	إهتلاك تثبيتات معنوية		**12.200.00**

		قسط إهتلاك الدورة 2012		

ب – تسجيل قسط 2013 :

		2013/12/31		
681		مخصصات الإهتلاك و المؤونات	**12.200.00**	
	280	إهتلاك تثبيتات معنوية		**12.200.00**

		قسط إهتلاك الدورة 2013		

ج/ تسجيل قسط 2014

		2014/12/31		
681		مخصصات الإهتلاك و المؤونات	**12.200.00**	
	280	إهتلاك تثبيتات معنوية		**12.200.00**
		قسط إهتلاك الدورة 2014		

ومنه نستنتج أنه إهتلاك خطي لأنه يستهلك بقيمة 12.200.00دج و هذا يظهر من خلال الملاحق (2،3،4) من كل سنة

المطلب الثالث : إسقاط الحالة على المبادئ المحاسبة المالية وتفسيرها

6.2 مقارنة بين حساب البرمجيات في مؤسسة TEXALG مع المحاسبة و التحليل المالي : المؤسسة تحتوي على حساب برمجيات المعلومات و ما شابهها و تقوم بتسجيله و تقييمه ضمن ميزانيتها حسب النظام المحاسبي المالي مع ضرورة احترام مبادئها كما هو مبين :

1.6.2 من حيث الاعتراف :

يتم الاعتراف و قياس البرمجيات في النظام المحاسبي المالي عند توفر العناصر التالية :

- ✓ توقع منافع اقتصادية للمؤسسة من جراء استعماله.
- ✓ يجب تسجيله بقيمة الاقتناء مع تكاليف إن وجدت.
- ✓ بعد التسجيل الأولي يجب تسجيله بمبلغ إعادة تقييمه.

✓ يقدر إهتلاك البرمجيات على أساس عمره النافع.

المؤسسة التزمت بكل المبادئ إلا في مبدأ تسجيله بقيمة الاقتناء لأنه تم تحويله من طرف المؤسسة الأم فسجل بتكاليف تركيبه فقط.

2.6.2 من حيث الإفصاح :

أ/ **المنافع الاقتصادية** : يتوفر نظام البرمجيات في مصلحة المحاسبة و المالية و يتم عن طريقه إنشائه ميزانية المؤسسة و تسويتها.

ب/ الإهتلاك : يتم إهتلاكه إهتلاك ثابت اي يأخذ نفس القيمة من كل سنة .

ج/ **تمثله في أصل غير ملموس** : هو عبارة عن برنامج يطبق النظام المحاسبي المالي.

د/ وجوده في المؤسسة : تمتلكه المؤسسة لمدة خمس سنوات و ذلك بتصريح من مدير المحاسبة.

3.6.2 من حيث التحليل المالي :

أ/ من حيث مراقبة المبادئ : فالمؤسسة تحترم مبادئ الإعتراف و الإفصاح

ب/ من حيث القيمة : فقدرت ب61.000.00 و هي عبارة عن تكاليف تركيب البرنامج

ج/من حيث الإدراج في القوائم المالية : يعتمد على مصدر القيمة و يدخل ضمن الأصول الثابتة كما هو مبين في الملحق رقم (5)

خاتمة الفصل :

كان من وراء هذا الفصل معرفة الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي الذي جاء إصلاحه ليستجيب و متطلبات احتياجات السوق في عملية المعالجة المحاسبية و مبادئها للتثبيتات المعنوية.

إلا أن من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مؤسسة المنسوجات الجزائرية ،نظرا لان هذه الشركة لا تطبق النظام بالأهمية المطلوبة و تهمل عنصر التثبيتات المعنوية، وهذا ناتج عن عدم التأهل و عدم المعرفة اللازمة حول مستجدات هذا النظام، مما جعلنا نستنتج أن المؤسسات الجزائرية لا زالت تجد بعض الصعوبات وعدم وجود مؤسسات منافسة التي تأدي بها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير الدولية للمحاسبة.

الخاتمة العامة

بعد دراستنا لموضوع القراءة المالية للتثبيتات المعنوية و أثرها على التحليل المالي، يمكن القول أن التثبيتات بصفة عامة تؤثر على قيمة المؤسسة و بالتالي على آدائها التقارير المتعلقة بها. و مهما كان حجم المؤسسة و طبيعة نشاطها فنجدها غالبا ما تقوم باقتناء بعض التثبيتات المعنوية دون تقييدها محاسبيا أو معالجتها وفق النظام المحاسبي المالي و نصوص المعايير المحاسبية الدولية، لذا لا يظهر بعضها في القوائم المالية. أما ما يظهر منها في القوائم المالية فان طرق تقييمها و مجال الحرية الذي وفره النظام المحاسبي لتسجيلها و طبيعتها الغير ملموسة و تعلق قيمتها بالمنافع المستقبلية مقدرة من طرف المؤسسة يحول دون التأكد الدقيق من مبالغها. و نتج عن ذلك صعوبة في الإفصاح عنها وتقييمها و الاعتراف بها و استخراج المعطيات المالية المفيدة منها.

و ينتهج المحلل المالي في عملية التحليل و القراءة المالية عدة أساليب و أدوات مالية محاولة منه في البحث و إيجاد حل لهذه الإشكالية، و ذلك ببناء سياسات جديدة مثل متابعة و دراسة هذه التثبيتات بشكل أدق و معرفة ما مدى تحقيق المنافع المستقبلية المحتملة منها قبل شرائها أو الاستثمار فيها.

نتائج اختبار الفرضيات :

من خلال ما سبق في دراستنا و انطلاقا من الفرضيات السابقة الذكر توصلنا إلى النتائج التالية :

- ✓ **الفرضية الأولى** : بخصوص هذه الفرضية التي كانت تتمحور حول كيفية قراءة التثبيتات المعنوية فهي تختلف تماما عن باقي التثبيتات الأخرى (العينية و المادية)، فهي تعتمد على كيفية الحصول عليها وطبيعتها داخل المنشأة، المرتبطة عموما بالمنافع المستقبلية منها. كما أن بعض المؤسسات تستثمر أموال في تثبيتات معنوية لا يتم تسجيلها دفتريا كتثبيتات معنوية مثل كفاءات و مهارات العاملين، شهرة المحل، و العلامات التجارية.
- ✓ **الفرضية الثانية** : يعتمد المحلل المالي على ما تقدمه المحاسبة المالية من معلومات، فأحيانا قد لا تكون كافية لاتخاذ قراراته أو قراءتها ماليا بشكل سليم و أكيد، لأن بعض التثبيتات المعنوية قد لا تكون مسجلة أصلا ضمن حسابات التثبيتات المعنوية كما ذكرنا سابقا، فمدى توافر المعلومة أو محدوديتها يؤثر على عملية التحليل المالي بشكل عام. أما المسجلة فتعاني من نقائص في الافصاح و التقييم.

- ✓ **الفرضية الثالثة** : تعتبر التثبيتات المعنوية ضمن الأصول الثابتة و بالتالي فلها علاقة مع قيمة المؤسسة، فزيادة قيمة التثبيتات المعنوية دون أن يتبعه أدلة على وجود منافع إقتصادية، تطبيق جدول اهتلاكات أو مؤونات دقيق، تقييم كل التثبيتات المعنوية السابقة، و مراقبة جودة المعلومات المالية حول المنافع الاقتصادية الخاصة بها. يؤدي الى استنتاج أن قيمها أقل مما تم الافصاح عنه. أما عندما تكون التثبيتات المعنوية في أدنى قيمها فانه يدعو الى الحذر من وجود عناصر من التثبيتات المعنوية غير معترف بها.

نتائج الدراسة :

- ✓ تعتبر التثبيتات المعنوية أحد أهم عناصر الأصول الثابتة و التي تظهر في أعلى الميزانية، تساهم في الرفع من القيمة السوقية للمنشأة.
- ✓ إن توفير معلومات مفيدة للمستثمرين و الدائنين و غيرهم، تساعدهم في سهولة عملية اتخاذ القرارات الرشيدة و تقدير مبلغ استثمار التثبيتات المعنوية.
- ✓ إن عدم المعالجة السليمة للتثبيتات المعنوية في القوائم المالية يجعلها محل شك من قبل المحللين و المستثمرين مما يفقدهم عنصر الثقة فيها.
- ✓ أثرت المعالجة المالية للتثبيتا المعنوية سلبا على جودة التحليل المالي، الذي يميل الى عدم الاعتراف بالتثبيتات المعنوية لمجرد غياب أحد أسباب الاعتراف الأساسية.

الاقتراحات و التوصيات :

من خلال الطرح السابق لموضوع البحث، تمكننا من التوصل إلى جملة من التوصيات التي قد تعتبر كمنهج لدراسة و معالجة التثبيتات المعنوية محاسبيا و ماليا :

- ✓ على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية استغلال الفائض من رأس المال العامل في استثمار تثبيتات معنوية جديدة. و كذا توسيع نشاطها أكثر في شراء مواد أولية أخرى و تنويع منتجاتها.
- ✓ الاهتمام بتطوير المعارف و الخبرات التي تساهم في تطبيق أكثر للمعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ إنشاء خلية أو لجنة حسب مكانية المؤسسة من أجل متابعة ثغرات قيمة التثبيتات المعنوية و مراجعة تدهور قيمتها و اهتلاكها و تسجيلها محاسبيا.
- ✓ الانخراط في برنامج IFAC للاتحاد الدولي للمحاسبين، و برنامج CFA للمحللين الماليين، و تشجيع ظهور التعاون بين المهندسين الجزائريين و الدوليين.

- ✓ ضرورة مد جسور التعاون بين الجامعات و المؤسسات الاقتصادية من اجل التوثيق في العلاقة بين الجانب الأكاديمي و التطبيقي في البحث العلمي الاقتصادي.

أفاق الدراسة :

طبعا لا تخلو أي دراسة من عيوب و نقائص حيث لا زالت هناك الكثير من الأفكار غير المدروسة في هي هذا المجال، و قد تناولنا موضوع القراءة المالية للتثبيتات المعنوية و أثرها على التحليل المالي (جانب التثبيتات المعنوية) التي يندرج ضمن حسابات الأصول الثابتة التي تعتبر بند هام من عناصر القوائم المالية، و أثناء دراستنا لاحظنا أن موضوع دراستنا موضوع خصب و واسع، يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا التطرق إليها كلها نظرا لحدود الدراسة. و لعل من المواضيع ذات السياق التي يمكن أن تكون محل الدراسة نجد ما يلي :

- ✓ معالجة تدهور قيمة التثبيتات المعنوية.
- ✓ التنازل عن التثبيتات المعنوية.

الفصل الأول :

المعالجة المالية للتثبيتات المعنوية

الفصل الثاني :

التحليل المالي للتثبيتات المعنوية في ظل المعالجة المالية

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية لمؤسسة المنسوجات الجزائريةTEXALG– تيسمسيلت –

خاتمة عامـــــة

الملاحـــــق

قائمة المحتويات

مقدمة عامـــــة

قائمة المصادر و المراجع

إهداء و شكر

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

قائمة الاختصار

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

أ . الكتب

- ✓ أمين السيد احمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- ✓ أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الإسكندرية، مصر، 2008.
- ✓ إبراهيم الأعمش، **أسس المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- ✓ حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية و دار الثقافة للنشر و التوزيع، الأردن، 2000.
- ✓ حسين القاضي، مأمون حمدان، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- ✓ حيدر محمد علي بني عطى، **مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2007.
- ✓ خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي** ، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، 2006.
- ✓ خالد توفيق الشمري، **التحليل المالي و الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- ✓ خلدون إبراهيم شريفات، **إدارة التحليل المالي**، دار وائل للنشر،الأردن، 2001.
- ✓ رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.
- ✓ ريتشارد شويدر، و آخرون، **نظرية المحاسبة**، تعريب خالد علي احمد كا جيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
- ✓ سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
- ✓ سمير عبد العزيز، **مدخل في التحليل المالي و اتخاذ القرارات**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.

- ✓ سمير عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
- ✓ شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الثاني، الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.
- ✓ شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير الدولية** ، الجزء الأول ، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008.
- ✓ صلاح زين الدين ، **العلامات التجارية وطنيا و دوليا**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2006.
- ✓ طارق عبد العال حماد،**دليل تطبيق المعايير المحاسبية**، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.
- ✓ عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، الرياض، السعودية، 2009.
- ✓ عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي برج بوعريريج، الجزائر، 2009.
- ✓ [1] عدنان تاية النعيمي، راشد فوائد التميمي، **التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان الأردن، 2008.
- ✓ عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
- ✓ عشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/ IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السادس، الجزائر.
- ✓ فؤاد محمد الليثي، **نظرية المحاسبة**، دار النسخة العربية للنشر، القاهرة، 2009-2010.
- ✓ كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الطبعة الرابعة، 2008.
- ✓ كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في النظرية المحاسبية**، الطبعة الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- ✓ محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية،2008.
- ✓ محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبية الدولية**، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

- ✓ محمد عباس سراج، **دراسة تحليلية لفعالية استخدام المدخل المعياري و المدخل الايجابي في مجال التنظيم المحاسبي**، مجلة الإدارة العامة، العدد 264، الرياض، السعودية، 1989.
- ✓ محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية** ، طبعة الأول، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2005.
- ✓ محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- ✓ منير شاكر، وآخرون، **التحليل المالي صناعة القرار**، دار وائل لنشر عمان، الأردن، 2009.
- ✓ منير شاكر و آخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، ط 2، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- ✓ ناصر داودي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، دار البحث للنشر، الجزائر، 1988.
- ✓ ناصر داودي عدون، نوامر محمد فتحي، **دراسة حالات المالية**، دار الأفاق للنشر، مصر، 1991.
- ✓ وصف عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1996.
- ✓ وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس و الإفصاح المحاسبي**، الطبعة الأول، دار الحنين، عمان،1996.
- ✓ وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الأول، الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2004.
- ✓ يوسف محمود جربوع، سالم عبد الله حلس، **المحاسبة الدولية مع التطبيق لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشرة و التوزيع، عمان، 2001.

ب . المذكرات و الأطروحات

- ✓ باديس بن عيشة، **تحليل الا ختلال المالي للمؤسسة من منظور ديناميكي نحو نمو متوازن** ، رسالة ماجستير، غير منشورة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.
- ✓ بوزارة صفية، **تشخيص و تقييم المؤسسة العمومية في ظل الخوصصة**، رسالة لنيل شهادة الماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2001.

- ✓ جيلالي ياسمينة، محاسبة عن تكاليف البحث و التطوير وفق النظام المحاسبي في الجزائر و المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 2010.
- ✓ عقاري مصطفى، **مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني للمحاسبة**، أطروحة دكتورة، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة سطيف، 2005.
- ✓ علي بن عبد الله شاهين، **النظرية المحاسبية**، برنامج ماجيستر المحاسبة و التمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- ✓ مداني بلغيث، **تسيير الانتقال نحو scf** ،ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي الأول لكلية علوم اقتصادية التسيير و علوم تجارية، بجامعة الوادي حول موضوع scf في ظل المعايير الدولية للمحاسبة، تجارب ، تطبيقات، و أفاق يومي 17 و 18 جانفي 2010.
- ✓ [1] مراد حمزة، ربحي أحمد، **دور التحليل المالي في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماجيستر، إدارة أعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر 2001/2010.

ج. الإصدارات

- ✓ الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **القانون 11/7 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 3**، العدد 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007.
- ✓ الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، الصادرةفي25مارس2009، المادة2من القانون رقم11/7.
- ✓ إصدارات مجلس معايير المحاسبة الدولية، **الأصول غير الملموسة** رقم(38)، فقرة 64، 2006.
- ✓ محمد الخلايلة، **استخدام السياسات المحاسبية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد الثالث و العشرون، سنة 2010.

د. الملتقيات

- ✓ سايح فايزة، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على نظام المراجعة الخارجية و مهنة محافظ الحسابات**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في م واجهة المعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) و المعايير الدولية للمراجعة(ISA) ،التحدي، بالبليدة يومي 13،14 ديسمبر 2011.
- ✓ ناصر مراد، **الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ،القطب الجامعي بالشرطن ،الوادي يومي 17-18 جانفي 2010.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

- ✓ Anne Lemann , Catherine Maillet, **Les normes comptables internationales IAS/IFR**, Berti Edition, Alger, 2007.
- ✓ Bernard Colasse, La **centaPilite de l'entreprise**,Analyse perévition et conetrole,3éme edition, DUNOD ,Paris ,1982.
- ✓ Bernard Raffairnier, et Autre, **Comptabilité international**, Vuibert, Paris, F rance, 1997.
- ✓ Colasse Bernard, **La nation de la normalisation comptable**, paris.
- ✓ Georges Depallens, Jen Pierre Jjbjrd, **GestionFinanciere**, 10éme Edition, sirey Edition, Paris1990.
- ✓ Jestte Peyard, **Analyse Financière**, 8éme Edition Edvuibert, Paris, 1999.
- ✓ Laurent Batsch, **Le diagnostic financier**, 3eme Edition, Economique, Paris, 2000.
- ✓ Pirre Consoi, Le **Gestion Financiere de l'entreprise**, 7éme Edition, DVNO,1985.
- ✓ P.Paucher, **Mesure de la Preformance financiere de l'entreprise** ,OP, Alger.
- ✓ Warren Reveduchac, **Financial Accounting**, 12 Edition south westen.